وزارة النقل
الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري
والنقل البري
(ش٠ ق٠ م٠ م)
شركة النيل العامة للطرق والكباري
(ش٠ ت٠ م٠ م)

مجلس الإدارة
مذكرة رقم (٢٤٦)

الجلسة رقم (١٤)
بتاريخ ١٦/ ١١ / ٢٠٢٢

تقرير مجلس الادارة
عـن
المركز المالي وقائمة الدخل
فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (بعد التعديلات)

يتشـرف مجلـس الادارة بـأن يتقـدم بتقريـره عـن نشـاط الشـركة خـلال الفتـرة الماليـة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠

وفيما يلي : عرض موجز لنشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ طبقا لما ورد فى قائمة الدخل عن الفترة وكذا قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

تسير الشركة بخطى ثابتة نحو استعادة ريادتها و تميزها فى قطاع الطرق والكبارى والانشاءات على الرغم من الظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد وما نتج عنها من اثار اقتصادية عصيبة ٠

ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركة فى العديد من الإتجاهات :-

أولا :-

قامـت الشـركة بتنفيـذ خطـة إحـلال وتجديـد الاصـول الثابتـة الانتاجيـة المدرجـة بموازنتهـا عـن هـذا العـام وذلـك مـن خـلال التمويـل الـذاتى للشـركة لعـدد مـن المعـدات الإنتاجيـة منهـا : عـدد ١ محطـة خلـط خرسـانة ١٢٠ م٣ / س – عـدد ٤ هـراس أسـفلت – عـدد ٤ هـراس تـراب – عـدد ٢ فنشـر – عـدد ١ ماكينـة FDR - عـدد ١ فنشـر خرسـانة عـرض ١٢ م بلغـت إجمـالى قيمتهـا ٧٢.٨٣ مليون جنيه .

- تـم التعاقـد علـى توريـد مصـنع فلنكـات خرسـانية بنظـام CUROSEL طـراز (FRI 260) لزوم القطار السريع بالمناصفة مع شركة النيل العامة للإنشاء و الطرق .

- تـم التصـرف فـى السـيارات و المعـدات المتهالكـة و كـذلك مخلفـات الكبـارى مـن حديـد و خلافـه بـالبيع للشركة المصرية للتوريدات و الأشغال البحرية إحدى الشركات التابعة لوزارة النقل .

تـم عمـل تعاقـد لتوريـد قطـع غيـار مـن شـركة مـانتراك بقيمـة ٣٤ مليـون جنيـه لصـيانة معـدات الكاتربيلار لرفع كفائتها مرة اخرى ودخولها ضمن الطاقة الانتاجية للشركة .

- تـم عمـل تعاقـد مـع العميـل " مجموعـة السـويدى " لشـراء عـدد ١٥٢ ألـف فلنكـة خرسـانية بقيمـة ١٨٤ مليون جنيه من مصنعنا للفلنكات بقنا .

- تم تعديل مقشطة الأسفلت القديمة و المتهالكة إلى ماكينة FDR و تعمل بنجاح بعمليات الشركة المختلفة .

- تم شراء معدات من شركة النيل العامة للإنشاء و الرصف بقيمة ٢٠ مليون جنيه منها عدد ١ لودر ، عدد ٢ جريدر ، عدد ١ هراس تلميع ، عدد ١ هراس أتربة ، عدد ١ حفار .

ثانيا :-

في مجال احكام الرقابة على التكاليف في ضوء الامكانيات المتاحة للشركة

جارى حاليا محاولة تطبيق نظم التكاليف المعيارية للرقابة على التكاليف الفعلية وتحديد الانحرافات بهدف التصويب وتصحيح المسار واعداد التقارير الدورية للرقابة على التشغيل لتعظيم الربح من اجل تحسين اوضاع الشركة ، وكذا اعداد التقارير الدورية للسيد المهندس رئيس مجلس الادارة بهدف تحسين الاداء وتصحيح الانحرافات وخفض التكاليف المباشرة والغير مباشرة للتشغيل مع عدم الاخلال بالجودة .

ثالثا :-

العمل على تجاوز المشاكل والمعوقات التى تواجه مسيرة الشركة وتلافى أسبابها بقدر الامكان على النحو التالى:-

- العمل على تحصيل مستحقات الشركة لدى هيئة الطرق والكبارى – هيئة السكك الحديدية – هيئة الموانى – أجهزة التعمير العمرانية .
- وكذلك رفع كفاءة التحصيل وذلك باستخدام الضوابط الخاصة بالرقابة على الايرادات والقيود الخاصة بها شهريا لتعظيم ايرادات الشركة .
- تم نهو المشروعات التى تحقق خسائر لتخفيض الاعباء التى تتحملها الشركة نتيجة التشغيل باسعار متدنية ، والشركة تسعى جاهدة بمساندة معالى وزير النقل والشركة القابضة فى اقرار توازنات الاسعار وصرف فروق الاسعار .
- دفع العمل فى المشروعات الجديدة التى تحقق هامش ربح مرتفع وذلك لتغطية الالتزامات الناشئة عن المشروعات التى تحقق خسائر بهدف تحقيق التوازن بين الايرادات والمصروفات بالشركة .
- مما يشير الى فاعلية السياسة التى تتبعها الشركة الامر الذى يبشر بامكانية تجاوز الشركة الاثار السلبية للمشاكل والمعوقات التى كانت تواجهها وبالتالى تحقيق المزيد من الأرباح فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إن شاء الله .

وفيما يلي قراءة لنشاط الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ من واقع أرقام قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:-

أولا : قائمة الدخل :-

١- الإنتاج :-

بلغ ايراد الإنتاج المحقق هذا العام نحو ٣.١٠١.٣٨٢ مليون جنيه غير شامل ضريبة القيمة المضافة والجدول التالى يوضح مقارنة رقم الاعمال المنفذ هذا العام بالمنفذ ٢٠٢١/٢٠٢٠ والمستهدف ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

(القيمة بالمليون جنية)

البيـــان	فعلي ٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلي ٢٠٢١/٢٠٢٠	مستهدف ٢٠٢٢/٢٠٢١
إجمالي الإنتاج (شامل ضريبة القيمة المضافة)	٣.٢٥٠.٨٣٧	٣.٠٤٣.٢٨٢	٢.١٠٠.٠٠٠
إجمالي الإنتاج (غير شامل ضريبة القيمة المضافة)	٣.١٠١.٣٨٢	٢.٨٩٨.٥٦٣	٢.٠٠٠.٠٠٠

ومن هذا الجدول يتضح :-

- زيادة الإنتاج المحقق هذا العام عن الفعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٠٢.٨١٩ مليون جنيه بنسبة ٧.٠٠%.
- زيادة الإنتاج المحقق فعليا هذا العام عن المستهدف بنحو ١.١٠١.٣٨٢ مليون جنيه بنسبة ٥٥.٠٧ %.
- هذا وجدير بالذكر أن المنفذ من هذه الأعمال ذاتياً بلغ نحو ١.٧٨١.٠٨٤ مليون جنيه بنسبة ٥٧.٤٣ % من الإنتاج .

(ايـــرادات النشـــاط ٣.١٠١.٣٨٢– مصـــروفات تشـــغيل لـــدى الغيـــر"مقـــاولى البـــاطن" ١.٣٢٠.٢٩٨ = المنفذ ذاتيا ١.٧٨١.٠٨٤)

٢- المصروفات :

- بلغت تكلفة الإنتاج خلال هذا العام مبلغ وقدره ٢.٧٨٥.٢٠٢ مليون جنيه بنسبة ٨٩.٨١ % مقابل ٢.٦٦٣.٨١٨ مليون جنيه بنسبة ٨٧.٥٤ % فى العام الماضى .
- نسبة جملة المصروفات هذا العام إلى جملة الإيرادات ٩٧.٩٥ % مقابل نسبة ٩٩.٩٣ % فى العام الماضى.

(جملة المصروفات ٣.٠٨١.٦٢٠ ÷ جملة الإيرادات ٣.١٤٦.٢٤٤ = ٩٧.٩٥ %)

- بلغت قيمة أعمال مقاولي الباطن هذا العام ١.٣٢٠.٢٩٨ مليون جنيه بنسبة ٤٢.٥٧ % من قيمة الأعمال المنفذة.
- بلغت جملة الخامات والوقود وقطع الغيار هذا العام مبلغ وقدره ٩٦٤.٩٤٧ مليون جنيه مقابل ٩١٣.٨٠٨ مليون جنيه فى العام الماضى بزيادة قدرها ٥١.١٣٩ مليون جنيه نتيجة زيادة أسعار الخامات .
- بلغت مصروفات " الإهلاك والفوائد وايجار عقارات وضرائب ورسوم " هذا العام ١٧٢.٠٢١ مليون جنيه مقابل ٣٢٢.٠٨١ مليون جنيه في العام السابق بنقص قدره ١٥٠.٠٦٠ مليون جنيه .

والجدول التالى يوضح أرصدة العام السابق والحالى :- (القيمة بالمليون جنيه)

بيـــان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الإهلاك والإستهلاك	٣٧.١٤٧	٤٤.٨٠٦
الفوائد	١٧.٧٤٦	٢٢.٥١١
ايجار عقارات وضرائب	٧.٠٥٦	٩.٦٢٧
ضرائب عقارية	٠.٨٠٣	٠.١٠٥
ضرائب غير مباشرة على النشاط وضريبة المبيعات	٢٥٩.٣٢٩	٩٤.٩٧٢
الإجمالـــي	٣٢٢.٠٨١	١٧٢.٠٢١

- تحملت الشركة فوائد هذا العام بمبلغ ٢٢.٥١١ مليون جنيه مقابل ١٧.٧٤٦ مليون جنية العام السابق بزيادة قدرها ٤.٧٦٥ مليون جنية .

الأجور :

- بلغت جملة الأجور عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٨٠.٨٢٣ مليون جنيه مقابل ٢٦٠.٥٤٧ مليون جنيه فى العام الماضي بزيادة قدرها نحو ٢٠.٢٧٦ مليون جنيه وبنسبة ٧.٧٨ % .

والجدول التالى يوضح تطور إنتاجية الجنية / أجور هذا العام عن العام الماضى :-

(القيمة بالمليون جنيه)

بيـــان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
عدد العمال	٥١٣٠	٤٨٩٩
الأجور	٢٦٠.٥٤٧	٢٨٠.٨٢٣
الإنتاج	٣.٠٤٣.٢٨٢	٣.١٠١.٣٨٢
إنتاجية الجنية / أجور	١١.٦٨ جنيه	٩.٣٩ جنيه

- ويرجع ذلك للزيادات الحتمية فى الاجور وضم العلاوات الاجتماعية وصرف العلاوات الدورية المستحقة و المنحة للعاملين .

ويتضح من الجدول السابق المؤشرات الأتية :-

(القيمة بالجنيه)

المؤشر	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	الفرق
متوسط الاجر السنوى للعامل جملة الأجور ٢٨٠٨٢٣٣٥٧.٤٦/عدد العمال ٤٨٩٩	٥٠.٧٨٩	٥٧.٣٢٣	٦.٥٣٤
نسبة الأجور إلى إجمالى الإنتاج جملة الأجور ٢٨٠٨٢٣٣٥٧.٤٦/إجمالى الإنتاج ٣١٠١٣٨٢٣١٢.٥١	%٨.٥٧	%٩.٠٥	%٠.٤٨
نصيب العامل من الإنتاج إجمالى الإنتاج ٣١٠١٣٨٢٣١٢.٥١/عدد العمال ٤٨٩٩	٥٩٣.٢٣٢	٦٣٣.٠٦٤	٣٩.٨٣٢

مصروفات الأعباء والخسائر: -

- بلغت مصروفات الأعباء والخسائر هذا العام نحو ١٧٢.٠٢١ مليون جنيه مقابل ٢٤٤.٨١٢ مليون جنيه فى العام الماضي بنقص قدره ٧٢.٧٩١ مليون جنيه

والجدول التالي يوضح بيان الأعباء والخسائر خلال هذا العام :- (القيمة بالمليون جنيه)

بيـــان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	الفرق
تعويضات وغرامات	٦٧.٥٢٥	٩٣.٣٧٠	٢٥.٨٤٥
خسائر رأسمالية	٠.٠٠	٠.٢٧٣	٠.٢٧٣
خسائر غير عادية	١٥٤.٣٥٠	٥٧.٥٥١	(٩٦.٧٩٩)
الضرائب على الدخل	٢٢.٩٣٧	٢٠.٨٢٧	(٢.١١٠)
الإجمالـــي	٢٤٤.٨١٢	١٧٢.٠٢١	(٧٢.٧٩١)

نتيجة العام : -

(القيمة بالمليون جنيه)

المؤشر	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	الفرق
مجمل الربح	٣٧٩.٤٦٤	٣١٦.١٨١	(٦٣.٢٨٣)
صافى الربح	٤٤.٦٥٥	٦٤.٥٤٣	١٩.٨٨٨
الأرباح / الخسائر المرحلة (إن وجدت)	(٦.٠٧٧)	(٢٧.٣٧٩)	(٢١.٣٠٢)
صافى الربح المحقق (بعد إضافة أو خصم الأرباح / الخسائر المرحلة)	٣٨.٥٧٨	٣٧.١٦٤	(١.٤١٤)

و يرجع إنخفاض مجمل الربح نتيجة إلى زيادة التكاليف المباشرة نتيجة إرتفاع اسعار الخامات و قطع الغيار .

ثانياً : قائمة المركز المالى :

١- الأصول الثابتة :

- بلغت الأصول الثابتة هذا العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٩٥.٤٥٩ مليون جنيه . وتعمل الشركة على إحلال وتجديد أصولها الثابتة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الكلية للشركة وبما يتناسب مع مكانتها علما بانه مكون مخصص اهلاك قدره نحو ٥٣٦.٠٢٧ مليون جنيه وصافى قيمة الاصول الثابتة بعد استبعاد مخصص الاهلاك نحو ٢٥٩.٤٣٢ مليون جنيه .

٢- المشروعات تحت التنفيذ :

- بلغت المشروعات تحت التنفيذ (تكوين سلعى – اعتمادات مستندية) هذا العام نحو ١٩.٩٨٩ مليون جنيه مقابل نحو ٢١.١٠٥ مليون جنيه في العام الماضي .

٣- الاستثمارات طويلة الاجل :

- بلغت الاستثمارات طويلة الاجل هذا العام نحو ٢.٩٩٣ مليون جنيه .

٤- المخزون :

- بلغ إجمالي المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢٢.٦٧١ مليون جنيه مقابل ٢٧٢.٤٦٠ مليون جنيه في العام الماضي بزيادة قدرها ٥٠.٢١١ مليون جنيه .
- وفيما يلي بيان تفصيلي لعناصر المخزون (أرصدة آخر السنة المالية) خلال السنتين الأخيرتين:-

(القيمة بالمليون جنيه)

بيـــان	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
خامات	٩٤.٣٦٤	١٠٤.٢٨٤
وقود وزيوت	٥.٥٢٨	٦.٥٠١
قطع غيار ومهمات	٥٥.٧٤٢	٦٤.٥٨٨
مخلفات وخردة	٩.٦٤٣	١٢.٤٤٢
مواد وقطع غيار تحت التكوين	٠.٣٧٣	٠.٠٨٠
إنتاج غير تام	٦٠.٠١٦	٩٣.٦٨٩
إنتاج تام	٣٨.٤٢٣	١٤.٣٨٩
اعتمادات مستنديه	٨.٣٧١	٢٦.٦٩٨
الإجمالي	٢٧٢.٤٦٠	٣٢٢.٦٧١

علما بانه مكون مخصص راكد بملبغ نحو ٠.٦٧٩ مليون جنيه .

ومخصص مخصص هبوط اسعار مخزون انتاج غير تام بمبلغ نحو ١.٣٢٦ مليون جنيه .

٥- عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة :

- بلغت أرصدة العملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢.٠٣٣.٣١٨ مليون جنيه بعد استبعاد مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها والبالغ نحو ١٨.٩٢١ مليون جنيه مقابل ١.٦٢٧.٧٢٩ مليون جنيه في العام الماضى .

٦- نقدية بالبنوك والصندوق :

- بلغ رصيد حسابات البنوك فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحـــــو ٩٧.٨٠٢ مليون جنيـــــه مقابل ١٤٦.٣٢١ مليون جنيه فى العام الماضي .

٧- حقوق الملكية :

- بلغت حقوق الملكية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ١٧٧.٤٨٥ مليون جنيه مقابل ١٤٠.٣٢١ مليون جنيه فى العام الماضي .
- بلغ رأس المال المدفوع فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ١٠٠.٦٦٩ مليون جنيه وذلك بعد إعادة تقييم رأسمال الشركة بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريـــخ ٢٠٠٤/١٢/٨ .
- بلغت الأحتياطيات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٣٩.٦٥٢ مليون جنيه .
- بلغت الارباح هذا العام نحو ٦٤.٥٤٣ مليون جنيه .
- بلغت الخسائر المرحلة نحو ٢٧.٣٧٩ مليون جنيه .

٨- المخصصـــات :

- بلغت جملة المخصصات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٠.٩٢٦ مليون جنيه مقـــابل ٥٦٤.٦٩٦ مليون جنيه فى العـام المـاضي . ويوضح الجـدول التالي بيـــان بأرصدة المخصصات والمستعمل والمكون خلال العـام الحالى: -

(القيمة بالألف جنيه)

البيـــان	أرصدة ٢٠٢١/٧/١	المستعمل والمحول خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١	المكون والمحول خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١	أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠
مخصص الإهلاك	٥٠٩.٧٩٦	٣١.٨٤٢	٥٨.٠٧٢	٥٣٦.٠٢٧
مخصص هبوط اسعار مخزون انتاج غير تام	١٣٢٦	٠	٠	١٣٢٦
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٨.٩٢١	٠	٠	١٨.٩٢١
مخصص الضرائب المتنازع عليها	٢٩٣٨٧	٠	٠	٢٩٣٨٧
مخصص المطالبات القضائية	٣.٥٨٦	٠	٠	٣.٥٨٦
مخصص الراكد من قطع الغيار	٦٨٠	٠	٠	٦٨٠
مخصص التامين على السيارات والمعدات	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠
الإجمالـــي	٥٦٤.٦٩٦	٣١.٨٤٢	٥٨.٠٧٢	٥٩٠.٩٢٦

٩- بنوك دائنة :

- بلغت أرصده حسابات البنوك الدائنة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦٧.٥٥٣ مليون جنيه وذلك مقابل ١٢٦.١٠٢ مليون جنيه فى العام الماضي نتيجة فتح حسابات تمويل جديدة بمصرف أبو ظبى و البنك الأهلى المصرى .

١٠- موردون وأوراق دفع وحسابات دائنة :

- بلغت أرصدة موردون وأوراق الدفع والحسابات الدائنة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢.٦٣٢.٦١٣ مليون جنيه (منها نحو ٣٧٧.٢٠٠ مليون جنيه ارصدة دائنة للعملاء) مقابل ٢.٠٠٧.٧٧١ مليون جنيه فى العام الماضي.
- تم تشكيل لجان متخصصة لتقييم قطع الأراضى المملوكة للشركة و الغير مستغلة لعمل تسوية عينية مع كل من مصلحة الضرائب و هيئة التأمينات الإجتماعية سداداً لمديونياتهما على الشركة .

١١- صافى الربح (الخسارة) :

المؤشر	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	الفرق
مجمل الربح	٣٧٩.٤٦٤	٣١٦.١٨١	(٦٣.٢٨٣)
صافى الربح	٤٤.٦٥٥	٦٤.٥٤٣	١٩.٨٨٨
الأرباح / الخسائر المرحلة (إن وجدت)	(٦.٠٧٧)	(٢٧.٣٧٩)	(٢١.٣٠٢)
صافى الربح المحقق (بعد إضافة أو خصم الأرباح / الخسائر المرحلة)	٣٨.٥٧٨	٣٧.١٦٤	(١.٤١٤)

وختاما" فإن إدارة الشركة فى سعيها الدؤوب إلى تحسين الآداء وتحقيق مزيد من التقدم والتطور الإيجابى ٠

- تشكر أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات على توجيهاتهم لتلافى بعض الملاحظات و الإستفادة من التوجيهات التى يتضمنها تقارير الجهاز المركزى .
- ندعو من جديد جميع أجهزة الدولة المعنية بالمساهمة فى هذا الإتجاه ولتحقيق الصالح العام ٠
- و أخيراً فإن الشركة تشكر جميع جهات الإسناد بالدولة لثقتها فى أداء الشركة بما ينعكس على إسناد مشاريع قومية يتم تنفيذها فى مواعيدها المقررة ٠

ونسأل اللة عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والاستقرار لتحقيق الصالح العام

والله الموفق ،

العضو المنتدب التنفيذى

مهندس / محسن محمود عبد المطلب

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الطرق والكباري

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

لشركة النيل العامة للطرق والكباري

إلى السادة مساهمي الشركة

راجعنا القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق والكباري "شركة تابعة مساهمة مصرية "خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ولائحته التنفيذية ،والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ٣,١١٢ مليار جنيه وقائمه الدخل المنفرده عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت صافى ربح بعد الضريبة نحو ٦٤,٥٤٣ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ٠

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف ٠

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة و مؤثرة ٠

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ٠ وبعمل إجراءات تقييم الخطر تلك يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية

والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية٠

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية ٠

أساس الرأي المتحفظ :-

- تأخر الشركة في الدعوة الى انعقاد الجمعية العامة العادية للمصادقة على القوائم المالية المعروضة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر فى اخلاء مسئولية المجلس عن الفترة المعد عنها التقرير وكذلك الموافقة على توزيع الأرباح ٠

وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٦٢ مكرر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والتي تقضى بأن تجتمع الجمعية العامة العادية خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية ٠

- لم تقم الشركة بتسجيل الأصول المشتراه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بسجلات الأصول الثابتة وعدم استيفاء بعض البيانات الخاصة بالأصول (الطراز- رقم الشاسيه - رقم الموتور) فضلا عن عدم استكمال القيد بسجل الاصول الثابته (الالات والمعدات ووسائل النقل والانتقال٠٠) منذ ٢٠١٤/٢٠١٣ ٠

يتعين ضرورة إستيفاء كافة البيانات وإستكمال القيد بالسجل ٠

- تضمن الحساب قيمة استراحات خشبية نحو ٣١,٨٤٧ ألف جنيه ،عدد وأدوات متنوعة بنحو ١٠,٥٢٩ مليون جنيه ، ونحو ٣,٨١٤ مليون جنيه قيمة اثاث متنوعة دون تحليل لتلك الأصول واماكن تواجدها وجردها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومطابقتها مع سجلات الاصول الثابتة ٠

يتعين تحقيق أسباب ذلك و الافادة .

- وجود قطعة أرض سيدي بشر بالأسكندرية ومساحتها ٧٣٦٢,٦٧ م٢ مدرجة بقيمة واحد جنيه لم يستدل عليها أو جردها والمدرج أنه يوجد تعدي من الغير من قبل نقل ملكيتها للشركة وهي مشتراه من السيد / حبيب اسطفان ٠

يتعين بحث وتحقيق الامر وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة ٠

- تضمن حساب وسائل نقل وانتقال العديد من وسائل النقل البحرية منتهية تراخيصها وبعضها ليس لها تراخيص وتعطل بعضها وسوء الحالة الفنية للبعض الآخر الأمر الذي ادى الى تحمل الشركة تكاليف تأجير معدات بحرية بلغ ما أمكن حصرة منها خلال العام ١,٨٨٣ مليون جنيه ٠

يتعين تحقيق أسباب ذلك مع الاستفادة من تلك المعدات والعمل على إصلاحها وتجديد رخص تشغيلها بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا تمثل طاقات عاطلة وتفادي تعرض الشركة لأي مخالفات من قبل الجهات المختلفة، وتوفير مصاريف التأجير من الغير٠

- لم تقم الشركة بإرسال المصادقات أو إجراء المطابقات اللازمة لكافة الأرصدة المدينة والدائنة وبصفة خاصة مع كبار العملاء مثل الهيئة العامة للطرق والكبارى البالغ رصيدها بحساب العملاء والمحجوز نحو ٩٣٨,٠٧ مليون جنيه من جملة أرصدة العملاء بفرق قدرة نحو٨٥٩,٤٢٤ مليون جنيه عن المقيد بدفاتر الهيئة العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ٧٨,٦٤٦ مليون جنيه ٠

يتعين البحث وإجراء التصويب اللازم ٠

- عدم صحة رصيد الضرائب الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٧٤,٦ مليون جنيه، وبالتالي عدم صحة نتائج الأعمال لعدم تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب بسجلات الشركة وعدم تحميلها على قائمة الدخل سواء عن العام الحالي أو الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة المستحقات الضريبية على الشركة (وفقاً لما تم حصره) نحو ١,٧ مليار جنيه وبفرق قدره نحو ١,٣ مليار جنيه غير مقيدة استحقاق لمصلحة الضرائب حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً للمطالبات الواردة من مصلحة الضرائب أو المحصل لحسابها ولم ترد به مطالبات من مصلحة الضرائب (عن أنواع الضرائب المختلفة، وفقاً لكل من المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب حتى عام ٢٠٢٠ لبعض أنواع الضرائب وعام ٢٠١٩ لأنواع آخرى، والمقيد بسجلات الشركة عن المتحصلات لحساب مصلحة الضرائب بعد تلك التواريخ)٠

وتجدر الإشارة إلى عدم إلتزام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل الفقرة (١٧أ) لإختلاف الإهلاك المستخدم في تحديد صافي الربح الضريبي (للخسارة الضريبية) عن المستخدم في تحديد الربح المحاسبي (الضريبة المؤجلة) ٠

يتعين إجراء التسويات اللازمة لإظهار الموقف المالي للشركة وحسابات النتيجة عن حقيقتها٠

- قيام الشركة بقياس المخزون من الإنتاج غير التام بالكسارات والعمليات علي أساس التكلفة بالمخالفة لما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٩) والتي أشارت إلي " يقاس المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث تبين لنا ارتفاع التكلفة عن سعر البيع ببعض المواقع مما ادى الى تضخيم المخزون بنحو ٢,٤٤٥ مليون جنيه ٠

يتعين حساب مخزون انتاج غير تام بكسارات والمواقع المختلفة في ضوء الفقرة المشار اليها من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) لما لذلك من أثر علي نتائج الاعمال ٠

- المخصصات الأخرى بخلاف الإهلاك الظاهرة فى القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغت نحو ٥٤,٨٩٩ مليون جنيه وهي تعبر عن وجهه نظر الشركة وهو نفس رصيد العام السابق دون وجود دراسة تفصيلية لموقف كل مخصص على حده من حيث كفايته او تدعيمه ومن رأينا أنها غير كافية وتحتاج الى تدعيم وفقا لما هو وارد بتقريرنا٠

- مازالت الشركة تقوم بقيد بعض الإيرادات من واقع صور ضوئية لمستخلصات الأعمال قبل المراجعة والاعتماد من جهات الإسناد وما لذلك من أثر علي صحة الإيرادات المقيدة والإرباح والخسائر المحققة وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٣,٥ مليون جنيه٠
منها نحو ٣١,٩٨٠ مليون جنيه قيمة ايراد عملية إنشاء المنطقة اللوجستيه بحوض المتراس بالرغم من عدم عمل تعاقد مع جهة الإسناد وبلغت تكاليفها المباشرة نحو٢٠,٢٧٥ مليون جنيه٠
فضلا عن تضمين الايرادات لنحو ٤٢ مليون جنيه فروق أسعار غير معتمدة من جهات الإسناد٠
يتعين ضرورة الالتزام بقيد الأعمال المنفذة من واقع مستخلصات معتمدة من جهات الإسناد وبما يجعلنا نطمئن لصحة الإيرادات المحققة وتخفيض الإيرادات بالمستخلصات غيرَ المعتمدة والغير متعاقد عليها وتسوية تكاليفها المباشرة على مخزون انتاج غير تام بالتكلفة حيث أن قيمة الإيراد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣,٢٥٠ مليار جنيه والغير مسدد منه نحو ٦٤٢,٥٩٠ مليون جنيه بنسبة سداد ٨٠% ٠

- تضمنت إيرادات النشاط الجارى خلال العام المالى نحو ١٨٩ مليون جنيه بموجب بيانات حصر أعمال غير معتمدة وعليه لم نتحقق من صحة تنفيذ تلك الأعمال والتكاليف التقديرية المحملة والمقابلة لها وتجدر الإشارة إلي عدم قيام الشركة بفصل قيمة ضريبية القيمة المضافة وقيدها بحساباتها المختصة ٠
يتعين إستبعاد الأعمال السابق قيدها بموجب بيانات حصر الأعمال لحين إعداد مستخلصات أعمال معتمدة من جهات الإسناد المختلفة للتحقق من صحة الإيرادات و ما يقابلها من تكاليف ٠

- عدم قيام الشركة بإعداد مستخلصات تنفيذ ذاتي للإعمال المنفذة بمعرفتها بالعمليات المختلفة وأثر ذلك عند مقابلة كميات جهات الإسناد مع كميات المقاولين وكميات التنفيذ الذاتي ٠

ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بعمل مطابقات للأعمال المنفذة ذاتياً بين كل من الخامات الرئيسية المنصرفة فعلياً من المخازن (سن / خلطة أسفلتية / حديد تسليح / خرسانة / ...) وبين الأعمال المنفذة فعلياً والمدرجة بمستخلصات جهات الإسناد وفقاً للمعدلات الهندسية المتعارف عليها ٠

فضلا عن عدم مقابله الايرادات بالمصروفات للعملية شبين الكوم / طملاي التي تم تختيمها مما يؤثر على نتائج الاعمال عن السنه الماليه المنتهيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠

يتعين ضرورة العمل علي إعداد مستخلصات للإعمال المنفذة ذاتياً لإجراء المقابلة للعمليات ومقابله الايرادات بالمصروفات للعمليات الختامية ٠

- تبين ورود شيكات من جهات الإسناد سداداً لقيمة مستخلصات جارية وختامية عن اعمال تخص العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتتضمن استقطاعات (معامل – أبحاث وتجارب – دمغات حكومية – تعويضات وغرامات ٠٠٠) بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥,٥٣٣ مليون جنيه٠

يتعين حصر جميع الشيكات الواردة وتسوية جميع الاستقطاعات علي حساب المصروفات بعد تحقيق أسبابها واتخاذ اللازم بشأنها ٠

- بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة بدون مستندات نحو ٨,٦٩٨ مليون جنيه إستناداً للمادة رقم (٢٢) من اللائحة المالية الموحدة على الرغم من تكرار ملاحظاتنا فى تقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه سيتم تعديل اللائحة لتتوافق مع القوانين السارية إلا انه لم يتم ٠

نوصي بضرورة وقف صرف أيه مبالغ بدون مستندات وحصرها في أضيق الحدود أحكاماً للرقابة ٠

- ظهرت الخسائر غير العادية بنحو ٥٧,٦ مليون جنيه منها نحو٨,٧ مليون جنيه قيمة الضريبة على الدخل المستحقة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقيدة بالخطأ حيث تم اثباتها في ٢٠٢١/١٠/١ ونحو ٤٨,٨٧٩ مليون جنيه ضريبة كسب العمل المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩ دون تحميلها علي المتسبب ٠

يتعين إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على صافي الربح وتحقيق اسباب ذلك٠

- تم شراء خلاطة خرسانية بمبلغ ٢,٦٣١ مليون جنيه لعملية كوبرى العاصمة فى ٢٠٢١/٧/١٤ وتم تحويل الخلاطة الى عملية العين السخنة فى ٢٠٢٢/٢/٥ دون وجود انتاجية لها وقامت الشركة بشراء خلطة خرسانية منذ بداية العملية بنحو ٥٣٥,٨ ألف جنيه كما قامت الشركة بشراء سن وطبقة أساس وخلطة خرسانية خلال العام بلغ ما أمكن حصره نحو ٨٧ مليون جنيه الامر الذى يمثل إهدار المال العام .

يتعين تحقيق الأمر في شأن تحمل الشركة تكاليف التركيب وفك الخلاطة ومصاريف كرتات الطريق ذهاباً وإياباً .

الرأي المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية ، تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة النيل العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنه المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-

- تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقاً للأصول المرعية وتحت إشرافنا الاختباري وتم إبلاغ الشركة بملاحظاتنا علي الجرد بموجب كتابنا رقم ١٥٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ ويتم حساب الإهلاك بطريقة القسط الثابت وكالمتبع في السنوات السابقة .
- لم تقم الشركة بإجراء كافة المطابقات بين سجلات الأصول الثابتة ومحاضر جردها الفعلي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لكافة الأصول الثابتة (منها العدد والأدوات والأثاث والتجهيزات المكتبية) بالمخالفة للمادة ١٧٠من اللائحة المالية الموحدة ، وبما يضعف من إجراءات الرقابة عليها وصحة رصيدها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ خاصة **فى ضوء ما يلي :-**
  - عدم موافاتنا بكشوف جرد ٢٠٢٢/٦/٣٠ للحاسبات والاثاث وكذلك شهادات بالسيارات المعارة وطرف الغير .
  - وجود فروق وإختلافات بين محاضر الجرد الفعلي للأصول الثابتة والبيانات المدونة بسجلات الأصول بالشركة بين أرقام الشاسيهات والمحركات لكل من الآلات والمعدات والسيارات بكافة أنواعها بمحاضر الجرد الفعلي عن المدرج بالسجلات .

يتعين اجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة التي تسفر عنها تلك المطابقات وموافاتنا بها وبحث الفروق المشار إليها والإفادة مع ضرورة الحصول على

شهادات بالأصول المعارة وطرف الغير ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

- عدم تحديد ارقام كودية للكرفانات ، والعدد والأدوات ، وبعض وسائل النقل (تنكات المياه والأسفلت، الصندوق القلاب، مقاطير السطح، وبعض المعدات البحرية)، والأثاث والتجهيزات المكتبية مما تعذر معه إجراء المطابقة بين كشوف الجرد الفعلي والسجلات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومع ما هو مثبت بكشوف الإهلاك .

يتعين استيفاء كافة البيانات الخاصة بالأصول والعمل على تكويد كافة الاصول إحكاماً للرقابة عليها .

- بلغت الطاقات العاطلة بالشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٦,٩٦٧ مليون جنيه منها نحو ٤٣,٤٦٠ مليون جنيه معطلة كليا ونحو ٢٣,٥٠٧ مليون جنيه معطلة جزئيا ، دون تحديد أسباب عدم إصلاحها .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها والاستفادة منها بما يعود بالنفع على الشركة.

- تضمنت الأصول المعطلة نحو ٢١ مليون جنيه تكلفة آلات ومعدات معطلة كليا منذ أكثر من ١٦عام **بيانها كالآتي: -**
  - نحو ٦,٣ مليون جنيه تكلفة مصنع البودرة المتوقف عن العمل منذ عام ٢٠٠٣ (قيمته الدفترية نحو ٢,٩٤٨ مليون جنيه)
  - نحو ٥,٨٣٧ مليون جنيه تكلفة مصنع الطوب والمتوقف عن العمل منذ عام ٢٠٠٦ (قيمته الدفترية نحو ٣٥٤ ألف جنيه) .
  - نحو ١٤ مليون جنيه تكلفة الشدة المعدنية لكوبرى قناة السويس قيمتها الدفترية مبلغ ٤٩٦٣٩ جنيه مشونة بمخازن مدينة نصر .

ونشير إلى أنه تم تسجيلهم بالسجلات إجمالاً دون تفصيل للأجزاء الرئيسية مما يضعف الرقابة عليهم .

هذا ولم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال الأصول والذي أشار في فقرته رقم (٩) إلى أنه " يتعين على المنشأة أن تقدر في كل تاريخ نهاية الفترة المالية ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة أصل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب أن تقوم المنشأة بعمل تقدير للقيمة الاسترادادية للأصل."

علي الرغم من وجود بعض المؤشرات علي احتمالية حدوث اضمحلال والتي أوضحتها الفقرة رقم (١٢) من المعيار تتمثل في سوء الأداء الاقتصادي للأصل ٠

يتعين تحديد المسئولية بشأن توقف تلك الأصول طوال تلك الفترات وإجراء دراسة لتحديد ما إذا كان هناك اضمحلال في قيمتها ٠

- عدم التأمين على الأصول الثابتة بالشركة ضد المخاطر المختلفة، بالمخالفة للمادة ٤٦ من اللائحة المالية الموحدة لشركات القطاع وقد بلغ المخصص المقابل للتأمين نحو مليون جنيه على سيارات ومعدات الشركة ولم يتم تدعيمه منذ سنوات بالرغم من وجود بعض الحوادث خلال الفترة ٠

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أصول الشركة ضد أي من المخاطر المختلفة والالتزام بأحكام اللائحة في هذا الشأن ٠

- ظهر رصيد حساب الأراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢,٥٢٦ مليون جنيه ، **وقد تبين بشأنها ما يلي :-**

- مازالت الشركة لم تقم باثبات حدود أرض المركز الرئيسي للشركة بالفوالة وعدم اثبات المباني المشتركة مع شركة النيل العامة للطرق الصحراوية بالمخالفة للتعليمات الصادرة بقرار الجرد ٠
- وجود بعض الأراضي وضع يد لم تقم الشركة بتقنين وضعها حتى تاريخه **وهى :-**
  - أرض استراحة إدفو (أسوان) بمساحة قدرها ٦٠٠م٢ ٠
  - أرض مخزن المحاميد (أسوان) بمساحة قدرها ١٣٨٦٥ م٢ ٠

- مازالت الشركة لم تنتهى من إجراءات تسجيل بعض الأراضي بالرغم من سداد قيمتها والحصول على أحكام قضائية
  - أرض القطامية لم يتم تحديد موقف المنطقة الخلفية (وضع اليد) والبالغ مساحتها نحو ٣٩٣٢٠م٢ والمؤجر جزء منها لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف ٠
  - أرض مرغم ولم تقم الشركة بسداد مبلغ ٢٧٩٢٠٥ جنيه قيمة المساحة الزائدة وهى ١٤ قيراط ٠
  - أرض مدينة نصر (المخزن الغربي) ٠٠
  - أرض إستراحة الجزيرية ٠

- أرض جراج الزقازيق ، جراج السويس ومتوقف التسجيل للحصول على قرار الدمج لشركة النيل العامة لمواد الطرق والنيل العامة للطرق والكباري والصادر سنة ١٩٧٧ ٠
- أرض مرسى مطروح ٠

- عدم اكتمال القيد بسجل الأراضي حيث لم يتضمن كافة البيانات التفصيلية والمساحات والحدود وتاريخ الملكية وخلافه لأرض مرسى مطروح وأرض إستراحة الجزيرية بقنا ٠

الأمر الذي يستوجب الآتي :-

أ- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الأراضي التابعة للشركة حفاظا على حقوقها وخصوصا أرض سيدي بشر بالأسكندرية ٠

ب- إستكمال القيد بسجلات الأصول ٠

جـ- تقنين وضع الآراضي التي تم الحصول على قرارات تخصيص لها ٠

- تضمنت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٤٨١ ألف جنيه إستثمارات في الشركة المصرية لمشروعات الطرق الإستشارية بنسبة مساهمة ١% في رأس مالها المصدر مليون جنيه والمدفوع ٢٥٠ ألف جنيه منذ ٢٠٠٩ وتم إستكمال جزء منه ليصبح ٤٨١٧٦٩,١٣ جنيه من الأرباح حتى عام ٢٠١٧ دون تأثيرها في ضوء تصفية الشركة إعتبارا من ٢٠١٩/٦/٣٠ ٠

يتعين تصويب المساهمة في ضوء تصفية تلك الشركة وموافاتنا بحصة الشركة من ناتج التصفية ٠

- بلغ رصيد حساب المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢٠,٦٦٥ مليون جنيه بعد خصم مخصصي الراكد البالغ بنحو ٦٨٠ ألف جنيه وهبوط انتاج غير تام بنحو ١,٣٢٦ مليون جنيه ، تم جرد المخزون بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها ، وتحت إشرافنا الإختبارى فى حدود الإمكانيات المتاحة **وقد لوحظ فى هذا الشأن ما يلى :-**

- تضمن الحساب نحو مليون جنيه مخزون راكد بكلا من (مخزن الديزل، مخزن سيارات السواح، مخزن قطع غيار مدينة نصر، مخزن العدد ، مخزن الخامات الإنشائية) بالإضافة الى وجود العديد من الأصناف بطيئة الحركة بالمخازن الرئيسية (مخزن الديزل، سيارات السواح، مخزن قطع غيار عين شمس، ومخزن الخامات الإنشائية

والكهرباء) بنحو ٦,٨ مليون جنيه طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مكون مخصص بنحو ٦٨٠ ألف جنيه ٠

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق الاستفادة الاقتصادية من تلك الأصناف بطيئة الحركة والراكدة، مع إعادة النظر في السياسة الشرائية لتوفير المخزون في ظل الاحتياجات المتوقعة للشركة وتدعيم المخصص ٠

- ظهر رصيد حساب مخزون الإنتاج غير التام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٣,٦٨٩ مليون جنيه قبل استبعاد مخصص هبوط الأسعار والبالغ نحو ١,٣٢٦ مليون **وقد تبين بشأنه ما يلي :-**

- لم يتم جرد السن بأنواعه فعليا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ببعض مواقع الشركة حيث تم الأخذ بالأرصدة الدفترية لها، الامر الذي لا يمكن معه التحقق من قيمة مخزون الإنتاج غير التام بالقوائم المالية وما له من إثر على نتائج الأعمال للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (١٦٢) من اللائحة المالية الموحدة ٠

- استمرار وجود كميات من السن بلغت تكلفتها نحو ١,٥ مليون جنيه متبقية ببعض المواقع منذ أكثر من ست سنوات من إنتاج بعض الكسارات دون التصرف او استخدامها مما قد يعرضها للتلف أو السرقة ٠

يتعين الالتزام بإحكام المادة (١٦٢) من اللائحة المالية الموحدة لإحكام الرقابة لأهمية ذلك كوسيلة من وسائل التحقق من الأرصدة بالقوائم المالية وللحفاظ على أصول الشركة واتخاذ اللازم بشأن تلك الكميات للحفاظ عليها وعدم تعرضها للسرقة أو التلف والعمل على الاستفادة من السن المتواجد بتلك المواقع ٠

- ظهر حساب العملاء مدين فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١,٢٦٩ مليار جنيه بعد خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها و البالغ نحو ٩,٣٢٨ مليون جنيه و هو نفس المخصص فى السنوات السابقة دون تدعيم و دائناً بنحو ٣٧٧,٢٠٠ مليون جنيه متضمن أرصدة متوقفة ومرحلة منذ عدة سنوات بنحو ٥٠ مليون جنيه مكون عنها مخصص بنحو ٩,٣ مليون جنيه بنسبة ١٨,٦% **ومنها على سبيل المثال الآتي :-**

ا- أرصدة لعمليات منتهية يرجع بعضها لما قبل ٢٠١٨ بنحو ٥,٢٤٦ مليون جنيه ٠

ب- عملية كوبري بنها (بنود مستحدثة) تم قيدها بموجب حصر أعمال غير معتمدة من الهيئة الهندسية (جهة الإسناد) ترجع الى عام ٢٠١٦ بنحو ٢٩,٣٨١ مليون جنيه وكذلك نحو

٧٧٥ الف جنيه عن عملية إزدواج الطريق الواصل بين معدية شرق بورسعيد وبور فؤاد أمام الاكاديمية يرجع لعام ٢٠١٨ ٠

جـ- أرصدة لعملاء ومقاولين عن بيع سن وخلطة أسفلتية بنحو ٢ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل ٢٠١٤ على الرغم من وجود أرصدة دائنة مستحقة لهم نحو ٢٧,٧ مليون جنيه بالإضافة إلى وجود أرصدة دائنة لعملاء بلغت نحو ٣٥٢ ألف جنيه منذ أكثر من ٧ سنوات٠

د- نحو ٤٧٦,٦٣٣ ألف جنيه باسم شركة العز الدخيلة للصلب بالإسكندرية عن فاتورة رقم ٢ ختامي عملية إصلاح فواصل التمدد والركائز بالكوبري الجنوبي، والمسلمة ابتدائياً منذ ٢٠١٣/٧/١٤.

هـ- نحو ٢,٠٨٣ مليون جنيه بإسم شركة المستقبل والمعلى للإيراد في حينه عن جزء من أعمال الشركة ترجع لعام ٢٠١٦، وقامت جهة الاسناد بتعلية مبلغ نحو ٧ مليون جنيه على حساب الشركة، والموضوع مرفوع بشأنه قضية من المقاول المنفذ للمشروع الشركة الهاشمية .

و- نحو ٩٥,٥ ألف جنيه رصيد دائن بإسم مصنع شركة اسكندرية للسكر بالنوبارية ٠

يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك مع تدعيم المخصصات بالقيم المناسبة والإلتزام بعدم بقيد أي أعمال إلا بعد إعتمادها من جهة الإسناد ٠

- مازال بحساب العملاء نحو ١١٩,٨٦٥ مليون جنيه الباقي الغير مسدد من الهيئة العامة للطرق والكباري من فروق أسعار وتعويضات نتيجة تحرير سعر الصرف عام ٢٠٠٣ بعد قيام الشركة بتحميل هذا العام بنحو ١٣,٩١٣ مليون جنيه والعامين السابقين ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣٤,٧٤٩ مليون جنيه على المصروفات ٠

نرى تحميلها على المصروفات٠

- عدم إجراء مطابقات بين إدارات (متابعة البيع -إدارة الإيرادات -إدارة الحسابات) فيما يتعلق بمبيعات السن والخلطة للعملاء حيث **تبين من مقارنة البيانات الآتي :-**

أ- عدم وجود أرصدة لبعض العملاء وعدم وجود تعامل لبعض العملاء في بعض الادارات ٠

ب- وجود اختلافات في قيمة المستحق عليهم عن مشترياتهم من السن والخلطة بين الادارات المختلفة بالشركة ٠

جـ- ظهور أرصدة مدينة لبعض العملاء ببيانات بعض الادارات بقيم مختلفة عن الإدارات الاخرى، وكذا عدم وجود تعامل علي اسم العميل ببعض الادارات ٠

يتعين إجراء المطابقات اللازمة، ومن ثم إجراء اللازم لكي تعبر أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي للشركة عن حقيقة أرصدتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

- ظهر رصيد العميل الإئتلاف مع الشريك الأوغندى مدين بنحو ٤,٥ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢٤٤,٦ ألف دولار عن مشروع طريق ايشاكا متوقف منذ ٢٠١٥ و مبلغ ٥١٥٠ دولار بمشروع كافو- ماسيندى قيمة الفرق بين الضرائب المخصومة على الشركة والضرائب المسددة عن المستحق لها عن الأعمال المنفذة وقامت الشركة بإخطار الشريك الأوغندى و إضافة المبلغ لمستحقاتها دون الحصول على رد من الشريك، ولم تتخذ الشركة أى إجراءات حيال المطالبة بتلك المديونية من حيث اللجوء للتحكيم الدولى وفقاً للإتفاق الخاص مع الشريك الأوغندى .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو المطالبة بتلك المديونية مع تدعيم المخصصات بالقيم المناسبة فى ضوء ذلك.

- ظهر رصيد شركة النيل العامة للطرق الصحراوية مديناً بنحو ٢٦,٩٣٦ مليون جنيه ويوجد خلاف بشأن تجاوزات في الكميات المسلمة للشركة الصحراوية من البيتومين والسولار بخلاطة قصر الباسل وبين الكميات اللازمة لتشغيل الخلطة الإسفلتية المستلمة وفقا للمعدلات الهندسية ٠

يتعين تحقيق الأمر والإفادة بشأن تلك التجاوزات وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

- ظهر رصيد حساب / تأمينات لدي الغير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢١٧,٨٣٦ مليون جنيه قبل إستبعاد المخصص البالغ نحو٢,٠٨٢ مليون جنيه هذا **وقد تبين بشأنه ما يلي :-**

- تضمن الحساب نحو ٤٣,٢٦١ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة لدي الغير (محجوزة) تخص عمليات بعضها منتهية تم عمل ختاميات لها أو تسليمها إبتدائياً أونهائياً ٠

يتعين اتخاذ اللازم وبحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء كافة التسويات اللازمة في ضوء ذلك وتدعيم المخصص بالقيم المناسبة في ظل إنتهاء تلك العمليات ٠

- تضمن الحساب نحو ٧,٥٣٣ مليون جنيه قيمة غرامات تأخير موقعه من جهات الاسناد علي عمليات الشركة الجارية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتأخرها في التنفيذ دون تسويتها علي الحسابات المختصة ٠

يتعين تحقيق أسباب ذلك واتخاذ اللازم بشأن تسوية تلك الغرامات علي الحسابات المختصة لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال ٠

- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى أرصدة متوقفة ومرحلة منذ عدة سنوات بعضها قضايا وبعضها متوقفة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧,٠٨٨ مليون جنية مكون عنها مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بمبلغ ١,٢٠٠ مليون جنيه ٠

يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة واتخاذ ما يلزم مع تدعيم المخصصات بما يلزم ٠

- تضمنت مذكرة تسوية حسابات الشركة ببنك مصر- فرع الأزبكية وجود شيك رقم ٦٧٩٥١٧٠٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ بنحو ١٣ مليون جنيه لصالح الشركة المتحدة للأسلاك -السويدي (تم صرفه في ٢٠٢٢/٩ من قبل المورد السويدي) ٠

يمثل ٢٥ % الدفعة المقدمة من أمر توريد رقم ٢٠٣ في ٢٠٢٢/٣/٥ لتوريد ٢٠٠٠ طن كابلات عالية الشد لزوم محور ابوتيج الحر بسعر ٢٦ ألف جنيه للطن بإجمالي نحو ٥٢ مليون جنيه شامل ضريبة القيمة المضافة وبالرغم من قيد إستمارة الصرف بسجل الطلبات الواردة برقم ٩٤٧٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٩ إلا أنه لم يتم إستخراج الشيك إلا بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ وترتب على ذلك تعديل أمر التوريد في ٢٠٢٢/٨/١١ ليصبح إجمالي الأمر ٦١ مليون جنيه ٠

يتعين تحقيق الأمر في شأن تحمل الشركة ٩.٢ مليون جنيه فرق سعر نتيجة التأخير في إصدار شيك الدفعة وكذلك عدم التعاقد مع الشركة الموردة حتى الأن وأخيرا تعديل شروط التوريد بدلا من على دفعات شهرية لمدة عام يبدأ بعد ٩٠ يوم من صدور أمر التوريد وإستلام الدفعة أيهما لاحق لتصبح على دفعات شهرية لمدة ٨ شهور تبدأ من الإخطار بقبول تعديل أسعار أمر التوريد (صدر الإخطاربتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤) وفي حالة إستمرار التوريد لمدة أكثر لأسباب خارجة عن إرادة المورد يتم مراجعة الأسعار على أساس سعر صرف العملة وأسعار خامات الصلب وهذا التعديل في شروط التوريد مجحف للشركة وفي صالح المورد ومخاطبة المورد (السويدي) في شأن عدم صرفه للشيك المذكور ٠

- بلغت خطابات الضمان الصادرة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالعدد ١٧٠ خطاب لصالح جهات الإسناد بلغت جملتها نحو ٦٥٧,٨٦٢ مليون جنيه ونتيجة لعدم تغطيتها بالكامل (نسبة تغطية ٤,٤% حيث أن جملة الغطاء نحو ٢٩,٢١٥ مليون جنيه) ان تحملت الشركة مصاريف وعمولات بنحو ٧,٢٣٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ **وبشأنها تبين الآتي :-**

١- يوجد عدد ٥٥ خطاب ضمان تأمين نهائي لعمليات وتوريدات يرجع تاريخ إصدارها لما قبل ٢٠١٦ بنحو ١٣٩ مليون جنيه في حين بلغ الغطاء بنحو ٢٨,٢٦٥ مليون جنيه والمفروض تغطيتها بالكامل ٠

٢- توجد خطابات ضمان يرجع تاريخ إصدارها ل١٩٨١/٩/١٦ وما زالت الشركة تتحمل مصاريف تجديدها ٠

يتعين بحث ودراسة موقف هذه الخطابات والعمل على إستردادها من الجهات الصادرة لها حيث تجديدها يكلف الشركة مصاريف وعمولات ٠

- بلغت قيمة خطابات الضمان (دفعة مقدمة -إبتدائية- نهائية-خارجية) الواردة من المقاولين والموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٣٤,١٨٠ مليون جنيه ، نحو ٣٦٠,٩٩٧ ألف دولار ، نحو ٣٥٦ ألف يورو منها خطابات يرجع تاريخ إصدارها ل١٩٩٤/١٢/٢١ وما بعده حتى ٢٠١٨/١٢ بلغت جملتها نحو ١٧,٣٤٤ مليون جنيه وما زالت الشركة تكتفي بطلبات للبنوك المسحوب عليها لتجديدها ٠

يتعين البحث والدراسة في ضوء الإنتهاء من تلك الأعمال والتوريدات وتحقيق الأمر في شأن عدم قيام الشركة بتسييل تلك الخطابات في حال وجود مشاكل في التوريدات أو الأعمال في حينه أو عدم ردها لتلك الجهات طالما إنتهي الغرض منها دون معوقات ٠

- بلغ رصيد حساب بنوك دائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦٧,٥٥٢ مليون جنيه بزيادة عن العام السابق بنسبة زيادة ١١٢% ونتيجة لذلك أن تحملت الشركة نحو ٢٢,٥١١ مليون جنيه كفوائد مدينة وكذلك إضطرار الشركة لربط ودائع لضمان هذا السحب ورهن مستخلصات وأوامر دفع من الهيئة ٠

يتعين الحد من السحب على المكشوف وتحمل الشركة لأعباء ٠

- ظهر رصيد حساب الموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائنا بنحو ٦٠٩,٦١٥ مليون جنيه ومدينا بنحو ١١٤,٤٠٧ مليون جنيه **تبين بشأنه ما يلي :** -

- وجود أرصدة دائنة متوقفة مرحلة منذ أكثر من خمس سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,٩٤٤ مليون جنيه (موردين قطاع عام وخاص ومقاولين)٠
- ظهور أرصدة مدينة لبعض الموردين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣,٩ مليون جنيه عن المسدد لأوامر توريد وتشغيل لم تتم حتي ٢٠٢٢/١١ ولم يرد عنها أي فواتير بلغ المسدد عنها نحو٦,٧ مليون جنيه ٠

يتعين بحث تلك المديونيات وبحث أسباب عدم اتمامها واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء البحث ٠

- تضمن الحساب نحو ٤٢,٩٨١ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات مكون عنها مخصص بنحو ٦,٣١١ مليون جنيه معظمها نتيجة التنفيذ علي حساب المقاولين المتقاعسين والمتوقفين عن التنفيذ وتحميلهم مصاريف ادارية بنسبة ٢٠% من قيمة الأعمال المنفذة علي حسابهم دون وجود ضمانات مقابل تلك المديونيات او عدم كفايتها فضلا عن عدم وجود تعاقدات مع بعضهم بعضهم مثال ذلك المقاول/شركة الامل للمقاولات والتجارة والمقاول/شركة ابناء ادمو وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتشغيل على الحساب وبما يضمن حق الشركة طرفهم ٠

فضلا عن عدم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد بعضهم لحفظ حقها طرفهم ٠

وعدم توحيد أساس الخصم على المقاولين المسحوب منهم الاعمال حيث يتم الخصم بفرق السعر واحيانا بقيمة الأعمال المنفذة على حسابهم بالكامل مقابل تخفيض المصروفات متنوعة أخرى بها بالخطأ والواجب تحميلهم بفرق السعر فقط ٠

نوصي ببحث تلك المديونيات في ظل ماتقدم مع اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بحفظ حق الشركة طرف الغير وإعادة تكوين وتدعيم المخصص في ضوء المديونية الحقيقية للمقاولين٠

- مازلت الشركة تقوم بالصرف للمقاولين والموردين رغم وجود مديونيات سابقة طرفهم نتيجة القصور فى نظام المراجعة والضبط الداخلى مما يؤدى الى تعاظم مديونياتهم٠

يتعين البحث إجراء التسويات اللازمة وضرورة الربط بين كل من ادارة المراجعة والحسابات في هذا الشأن احكاما للرقابة علي ما يتم صرفه للمقاولين وحفاظا علي حقوق الشركة طرفهم ٠

- اعتماد الشركة في تنفيذ معظم الأعمال على مقاولين بدون وجود تعاقدات معهم ويتم محاسبتهم بفواتير بالرغم من استمرارهم للعمل مع الشركة منذ فترة، وبما يؤثر على حصول الشركة على اسعار أفضل وإمكانية الرجوع على المقاولين المنفذين في حال وجود

ملاحظات او خصومات لاحقة لتاريخ التنفيذ موقعة من الجهة الساندة، وقد بلغ ما أمكن حصره من تلك الفواتير نحو ٣٠٠ مليون جنيه ٠

يتعين ضرورة الحد من تشغيل المقاولين بدون وجود تعاقدات معهم تحمي حقوق ومصالح الشركة ٠

- تضمن حساب مصروفات مستحقه السداد نحو ٤١١ ألف جنيه تعويضات وغرامات مستحقة تم تسجيلها بعام ٢٠١٨ استحقاق ولم يتم تسويتها منذ ذلك التاريخ.

يتعين ضرورة بحث أسباب عدم تسويتها طيلة تلك السنوات، ومن ثم إجراء التسويات اللازمة لها.

- عدم صحة الرصيد الدائن لمصلحة الضرائب الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٧٤,٦ مليون جنيه، وبالتالي عدم صحة نتائج الأعمال لعدم تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب بسجلات الشركة وعدم تحميلها على قائمة الدخل سواء عن العام الحالي أو الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة المستحقات الضريبية على الشركة (وفقاً لما تم حصره) مبلغ ١,٧ مليار جنيه وبفرق قدره ١,٣ مليار جنيه غير مقيدة استحقاق لمصلحة الضرائب حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً للمطالبات الواردة من مصلحة الضرائب أو المحصل لحسابها ولم ترد به مطالبات من مصلحة الضرائب (عن أنواع الضرائب المختلفة، وفقاً لكل من المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب حتى عام ٢٠٢٠ لبعض أنواع الضرائب وعام ٢٠١٩ لأنواع آخرى، **وتبين الآتي :-**

- عدم تسجيل الشركة لأي مستحقات لمصلحة الضرائب عن ضريبة الأموال والبالغة حتى ٢٠٢٠ نحو ٨٧١ مليون جنيه بخلاف نحو ٦,٣٥٣ مليون جنيه بالأرصدة المدينة وفقا لما ادرجته الشركة بالموقف الضريبي المقدم مضافا اليه غرامات التأخير، بخلاف الضرائب المستحقة على الشركة بعد تلك المدة وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- عدم دقة الشركة في قيد مستحقات مصلحة الضرائب عن القيمة المضافة، لقيامها بتخفيضها من وجهة نظرها بقيمة ضريبة القيمة المضافة على مشتريات الشركة من قطع الغيار والمشتريات العادية التي كان يجب تحميلها على المصروف وليس تخفيضها من مستحقات مصلحة الضرائب، والتي بلغ ما تم حصره منها ١٨,٢ مليون جنيه.
- عدم سداد أي مبلغ من الرصيد المستحق عن رسم التنمية البالغ ٢٩٨ ألف جنيه ترجع لما قبل عام ٢٠١٤.

- عدم سداد الشركة لمستحقات لمصلحة الضرائب عن مستحقاتها عن ضريبة الدمغة بنحو ٤,٧ مليون جنيه والمستحقة عليها منذ عام ٢٠١٤ وما بعدها.
- لم تفصح الشركة عن موقفها الضريبي ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.
- عدم تكوين الشركة لأي مخصص لمقابلة مطالبات مصلحة الضرائب المختلفة .
- عدم صحة رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشركة الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٢٢ مليون جنيه، بخلاف نحو ١٨٨,٣٩٧ مليون جنيه بالأرصدة المدينة حيث تبين بيانات الشركة وجود مستحقات ضريبية على الشركة عن القيمة المضافة بلغت جملتها بغرامات التأخير حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٤١٠ مليون جنيه، فضلاً عن عدم تسجيل الشركة لقيمة الضريبة المستحقة عليها بعد ٢٠١٩/٦/٣٠ .

- عدم صحة رصيد الضريبة المستحقة على الشركة عن ضريبة كسب العمل الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٨٢ مليون جنيه، حيث تبين من الموقف الضريبي بالشركة وجود مستحقات ضريبية عن ضريبة كسب العمل بلغت جملتها بغرامات التأخير حتى عام ٢٠١٩ نحو ٣٤٥ مليون جنيه، فضلاً عن عدم تسجيل الشركة لقيمة الضريبة المستحقة عليها بعد عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة وفقا لما تم توضيحه عاليه، لإظهار الموقف المالي للشركة وحسابات النتيجة عن حقيقة مصروفاتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والأرصدة الدائنة المختلفة لمصلحة الضرائب، مع تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب عن الفترات الغير مقيدة بالسجلات وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لكي تعبر القوائم المالية وحسابات النتيجة عن الموقف المالي السليم للشركة في هذا التاريخ، مع ضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة تلك المطالبات، والافصاح عن الموقف الضريبي للشركة ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ذات التاريخ، ووضع خطة واضحة لكيفية سداد مستحقات مصلحة الضرائب المختلفة .

- عدم قيام الشركة بسداد المساهمة التكافلية للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل منذ ٢٠١٨/٧/١٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨) برصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٣,٣٥٩ مليون جنيه .

يتعين السداد منعا من قيام الهيئة المذكورة بإتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقا لقانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

- قيام الشركة بنقل طبقة الأساس للعمليات عن طريق مقاولي الباطن دون ربطه بجهة الإسناد مما نتج عنه وجود فروق بين المدرج بمستخلصات جهة الإسناد والمحول بعد حساب نسبة الهالك

مثال ذلك :-

* عملية الفردان الصالحية بند طبقة اساس بكمية ١٢١٨٣٤ م٣ والمحول والمشترى من الطبقة بلغ ١٨١٨٥١ م٣ بفارق قدره ٦٠٠١٧ م٣ بنسبة ٤٩,٢% بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة (جلسة رقم ٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥) والخاص بتحديد نسبة الهالك في طبقة الأساس بعمليات الشركة (زيادة السمك –زيادة العرض- فاقد في النقل والتعتيق وإعادة التشغيل-هالك الدمك (الفرق بين الكثافة المدموكة والكثافة الهشة) ، فضلا عن تشوين طبقة الأساس بالمواقع ونقل المشون سواء بسيارات الشركة أوبمعرفة مقاولين وتتحمل الشركة زيادة تكلفة للنقل من التشوين لموقع العمل ٠

يتعين تحقيق الأمر في شأن عدم محاسبتهم على فارق الكميات عن نسبة الهالك التي أشار إليها مجلس الإدارة وإعادة النظر في إسناد أعمال نقل طبقة الأساس لتصبح بالمتر المكعب هندسيا أسوة بمستخلصات جهة الإسناد ومراعاة النقل مباشرة لموقع العملية ٠

- بلغ حجم المسروقات خلال العام نحو ٢,٨٨٩ مليون جنيه فى حين بلغت المديونية على مقاولى الحراسة نحو١,٦٨٢ مليون جنيه و اجمالى ما تم خصمه من مستحقاتهم نحو ١,٢٠٦ مليون جنيه الامر يؤدى الى ضياع حقوق واصول الشركة ولعدم وجود نظام خصم مستحقات الشركة طرف مقاولى الحراسة عن اهمالهم لواجباتهم في تأمين اصول الشركة وما ترتب على ذلك من تقسيط المستحقات عليهم لاكثر من ١٠ سنوات فضلا عن عدم قيام الشركة بحساب اى فوائد عن تقسيطه لتلك المبالغ ٠

يتعين وضع النظم واللوائح الخاصة باعمال الحراسة بما يحمى حقوق ومصالح الشركة واصولها مع تلافى أوجه القصور المشارإليها أعلاه .

- تم تحميل حساب تعويضات وغرامات خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٧٣,٣١٣ مليون جنيه

وقد تبين ما يلى :-

- تحملت الشركة مخالفات مرورية (الانتظار فى الممنوع – قيادة السيارة بدون حزام امان – عدم اتباع تعليمات رجل الامن - .....) بلغ ما أمكن حصرها نحو ٦٦١,٣٥٢ ألف جنيه دون تحميل المتسبب فى ذلك .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة و اجراء التصويب الازم .

- كما تحملت الشركة غرامات تاخير عن عدم الالتزام بمواعيد التنفيذ مع جهات الاسناد المختلفة و غرامات (عدم وجود سيارة – عدم وجود علامات استرشادية - خصم بند نظافة – خصم معمل- .....) بلغ ما امكن حصره نحو ٢٦,٧٥١ مليون جنيه.

يتعين تحقيق اسباب و مسؤلية ذلك فى تحمل الشركة بتلك الغرامات ٠

- نظام التكاليف المطبق بحاجة الى تطوير من حيث عدم تطبيق التكاليف المعيارية ومراكز التكلفة حيث يتم توزيع تكاليف الورشة بنسبة التكاليف المباشرة والخلاطات والكسارات بنسبة استفادة كل عملية مما لا يمكن معه القياس الفعلى ومراقبة انحرافات العمليات وإحكام الرقابة على عناصر التكلفة المختلفة لكل عملية على حدة ٠

يتعين إعادة النظر في نظام التكاليف المطبق حتى يتسنى لنا الوقوف على نتائج العمليات بصورة صحيحة ٠

- تداخل تكاليف بعض العمليات معاً مما له اثر على نتائج أعمالهم حيث تبين تحميل بعض العمليات بتكاليف عمليات أخرى ٠

الأمر الذى لم نتحقق معه من موقف كل عملية من ربح و خسارة و كذا الخامات المنصرفة للتشغيل مع الأعمال المدرجة بمستخلصات جهة الأسناد ٠

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة و اجراء التصويب اللازم .

- أظهرت البيانات المستخرجة وفقاً لنظام التكاليف تحقيق بعض العمليات خسائر **تبين بشأنها الآتي:-**

- نحو ٤٤٣,٢٤١ مليون جنيه طبقا للموقف التراكمى للعمليات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عدد ٥٣ عملية ٠
- نحو ١٦٩,٥٠٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ عدد ٥٦ عملية ٠

يتعين بحث أسباب تحقيق الخسائر في ضوء ما تم ذكره من ملاحظات سابقاً لإظهار نتائج العمليات على النحو الصحيح والإفادة.

- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع اضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ ٠

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخري :-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية كما تطبق الشركة نظام تكاليف لايفى بالغرض ويحتاج إلى تطوير .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل لتلك البيانات بالدفاتر .

نائبا مدير الإدارة

مدير عام

(محاسب / محمد السيد عبد الوهاب) **(محاسبة / نهى محمد وهبي)**

نائبا أول مدير الإدارة

وكيل وزارة

(محاسب / أيمن رمضان برهام) **(محاسب / علي إبراهيم حامد)**

تحريرا في٢١ /١٢/ ٢٠٢٢

شركة النيل العامة للطرق والكباري

رد الشركة على تقريـــرتقـــريـر مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لشركة النيل العامة للطرق والكباري

إلى السادة مساهمي الشركة

راجعنا القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق والكباري "شركة تابعة مساهمة مصرية "خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ولائحته التنفيذية ،والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ٣,١١٢ مليار جنيه وقائمه الدخل المنفرده عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت صافى ربح بعد الضريبة نحو ٦٤,٥٤٣ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ٠

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف ٠

مسئولية مراقب الحسابات:-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة و مؤثرة ٠

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ٠وبعمل إجراءات تقييم الخطر تلك يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأةوتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية٠

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية ٠

الملاحظة	رد الشركة
أساس الرأى المتحفظ :- - تأخر الشركة في الدعوة الى انعقاد الجمعية العامة العادية للمصادقة على القوائم المالية المعروضة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر فى اخلاء مسئولية المجلس عن الفترة المعد عنها التقرير وكذلك الموافقة على توزيع الأرباح ٠ وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٦٢ مكرر من اللائحة التنفيذية	**- تقوم الشركة القابضة بإرسال الدعوات فور الإنتهاء من أعمال ميزانية العام المالى .**

للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والتي تقضى بأن تجتمع الجمعية العامة العادية خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية ٠	
- لم تقم الشركة بتسجيل الأصول المشتراه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بسجلات الأصول الثابتة وعدم استيفاء بعض البيانات الخاصة بالأصول (الطراز- رقم الشاسيه - رقم الموتور) فضلا عن عدم استكمال القيد بسجل الاصول الثابته (الالات والمعدات ووسائل النقل والانتقال٠٠)منذ ٢٠١٤/٢٠١٣ ٠ **يتعين ضرورة إستيفاء كافة البيانات وإستكمال القيد بالسجل ٠**	**- تم تشكيل لجنة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٩٥٠ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ لإستكمال تكويد بعض الأصول الغير مكودة.**
- تضمن الحساب قيمة استراحات خشبية نحو ٣١,٨٤٧ ألف جنيه ،عدد وأدوات متنوعةبنحو ١٠,٥٢٩ مليون جنيه ، ونحو ٣,٨١٤ مليون جنيه قيمة اثاث متنوعة دون تحليل لتلك الأصول واماكن تواجدها وجردها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومطابقتها مع سجلات الاصول الثابتة ٠ **يتعين تحقيق أسباب ذلك و الافادة .**	**- تم عمل مذكرة للعرض على مجلس الإدارة لإستبعاد تلك الأصول .**
- وجود قطعة أرض سيدي بشر بالأسكندرية ومساحتها ٧٣٦٢,٦٧ م٢ مدرجة بقيمة واحد جنيه لم يستدل عليها أو جردها والمدرج أنه يوجد تعدي من الغير من قبل نقل ملكيتها للشركة وهي مشتراه من السيد / حبيب اسطفان ٠**يتعين بحث وتحقيق الامر وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة ٠** -	**- تم مخاطبة الشئون القانونية فى هذا الشأن .**
- تضمن حساب وسائل نقل وانتقال العديد من وسائل النقل البحرية منتهية تراخيصها وبعضها ليس لها تراخيص وتعطل بعضها وسوء الحالة الفنية للبعض الآخر الأمر الذي ادى الى تحمل الشركة تكاليف تأجير معدات بحرية بلغ ما أمكن حصرة منها خلال العام١,٨٨٣ مليون جنيه ٠ **يتعين تحقيق أسباب ذلك مع الاستفادة من تلك المعدات والعمل على إصلاحها و تجديد رخص تشغيلها بما يعود بالنفع على الشركة و حتى لا تمثل طاقات عاطلة و تفادي تعرض الشركة لأي مخالفات من قبل الجهات المختلفة ، و توفير مصاريف التأجير من الغير.**	**- جارى إصلاح هذه المعدات و إدخالها الخدمة و ترخيصها علماً بأن ما تم تأجيره من معدات للعمل على محاور الكبارى على النيل (كوبرى طما - كوبرى ديروط - كوبرى دشنا)**
- لم تقم الشركة بإرسال المصادقات أو إجراء المطابقات اللازمةلكافة الأرصدة المدينة والدائنة وبصفة خاصة مع كبار العملاء مثل الهيئة العامة للطرق والكبارى البالغ رصيدها بحساب العملاء والمحجوز نحو٩٣٨,٠٧مليون جنيه من جملة أرصدة العملاء بفرق قدرة نحو٨٥٩,٤٢٤ مليون جنيه عن المقيد بدفاتر الهيئة	**- يرجع الفارق بين رصيد الهيئة العامة للطرق و الكبارى و رصيد الشركة إلى قيام الهيئة بالقيد على الأساس النقدى بينما تقوم الشركة بالقيد على أساس الإستحقاق علماً بأن ما تم سداده من تلك المستحقات خلال النصف الاول**

العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ٧٨,٦٤٦ مليون جنيه ٠ **يتعين البحث وإجراء التصويب اللازم ٠**	**من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٥٠١,٤٤٤ مليون جنيه .**
- عدم صحة رصيد الضرائب الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٧٤,٦ مليون جنيه، وبالتالي عدم صحة نتائج الأعمال لعدم تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب بسجلات الشركة وعدم تحميلها على قائمة الدخل سواء عن العام الحالي أو الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة المستحقات الضريبية على الشركة (وفقاً لما تم حصره) نحو ١,٧ مليار جنيه وبفرق قدره نحو ١,٣ مليار جنيه غير مقيدة استحقاق لمصلحة الضرائب حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً للمطالبات الواردة من مصلحة الضرائب أو المحصل لحسابها ولم ترد به مطالبات من مصلحة الضرائب (عن أنواع الضرائب المختلفة، وفقاً لكل من المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب حتى عام ٢٠٢٠ لبعض أنواع الضرائب وعام ٢٠١٩ لأنواع آخرى، والمقيد بسجلات الشركة عن المتحصلات لحساب مصلحة الضرائب بعد تلك التواريخ) ٠ وتجدر الإشارة إلى عدم إلتزام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل الفقرة (١٧أ) لإختلاف الإهلاك المستخدم في تحديد صافي الربح الضريبي (للخسارة الضريبية) عن المستخدم في تحديد الربح المحاسبي (الضريبة المؤجلة) ٠ **يتعين إجراء التسويات اللازمة لإظهار الموقف المالي للشركة وحسابات النتيجة عن حقيقتها ٠**	**- سيتم التسجيل بعد التفاوض مع مصلحة الضرائب على المبالغ النهائية .**
- قيام الشركة بقياس المخزون من الإنتاج غير التام بالكسارات والعمليات علي أساس التكلفة بالمخالفة لما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٩) والتي أشارت إلي " يقاس المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث تبين لنا ارتفاع التكلفة عن سعر البيع ببعض المواقع مما ادى الى تضخيم المخزون بنحو ٢,٤٤٥ مليون جنيه ٠ **يتعين حساب مخزون انتاج غير تام بكسارات والمواقع المختلفة في ضوء الفقرة المشار اليها من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) لما لذلك من أثر علي نتائج الاعمال ٠**	**- يتم تقييم مخزون السن بالعمليات و الكسارات على أساس التكلفة حيث أنه يتم رد المخزون فى بداية السنة المالية الجديدة .**
- المخصصات الأخرى بخلاف الإهلاك الظاهرة فى القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغت نحو ٥٤,٨٩٩ مليون جنيه وهي تعبر عن وجهه نظر الشركة وهو نفس رصيد العام السابق دون وجود دراسة تفصيلية لموقف كل مخصص على حده من حيث كفايته او تدعيمه ومن رأينا أنها غير كافية وتحتاج الى تدعيم وفقا لما هو وارد بتقريرنا ٠	**- المخصصات كافية من وجهة نظر الشركة .**

- مازالت الشركة تقوم بقيد بعض الإيرادات من واقع صور ضوئية لمستخلصات الأعمال قبل المراجعة والاعتماد من جهات الإسناد وما لذلك من أثر علي صحة الإيرادات المقيدة والإرباح والخسائر المحققة وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٣,٥ مليون جنيه٠ منها نحو ٣١,٩٨٠ مليون جنيه قيمة ايراد عملية إنشاء المنطقة اللوجستيه بحوض المتراس بالرغم من عدم عمل تعاقد مع جهة الإسناد وبلغت تكاليفها المباشرة نحو ٢٠,٢٧٥ مليون جنيه٠	**- طبقاً لنظام الفاتورة الإلكترونية الجديد فلن يتم تسوية المستخلص إلا بعد المراجعة و الإعتماد من جهة الإسناد .** **- تم عمل عقد ٦٣٤ فى ٢٠٢٢/١١/٢بمبلغ ٤٧٢ مليون جنيه الخاص بعملية المنطقة اللوجيستية و تم صرف م ١ بنحو ٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/١١ و م ٢ بنحو ٦٢ مليون جنيه يتم مراجعته حالياً بالهيئة .**
فضلا عن تضمين الايرادات لنحو ٤٢ مليون جنيه فروق أسعار غير معتمدة من جهات الإسناد٠ **يتعين ضرورة الالتزام بقيد الأعمال المنفذة من واقع مستخلصات معتمدة من جهات الإسناد وبما يجعلنا نطمئن لصحة الإيرادات المحققة وتخفيض الإيرادات بالمستخلصات غير المعتمدة والغير متعاقد عليها وتسوية تكاليفها المباشرة على مخزون انتاج غير تام بالتكلفة حيث أن قيمة الإيراد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣,٢٥٠ مليار جنيه والغير مسدد منه نحو ٦٤٢,٥٩٠ مليون جنيه بنسبة سداد ٨٠٪ ٠**	**- أغلب فروق الأسعار المشار إليها تم إعتمادها من جهة الإسناد و تم سداد البعض منها مثل عملية كوبرى عرب الرمل - كوبرى ديروط - كوبرى كلابشة - خزان أسوان - كوبرى أبو حمص - ٢٩٧ مزلقان - أهوسة المالح .**
- تضمنت إيرادات النشاط الجارى خلال العام المالنحو ١٨٩مليون جنيه بموجب بيانات حصر أعمال غير معتمدة وعليه لم نتحقق من صحة تنفيذ تلك الأعمال والتكاليف التقديرية المحملة والمقابلة لها وتجدر الإشارة إلي عدم قيام الشركة بفصل قيمة ضريبية القيمة المضافة وقيدها بحساباتها المختصة ٠ **يتعين إستبعاد الأعمال السابق قيدها بموجب بيانات حصر الأعمال لحين إعداد مستخلصات أعمال معتمدة من جهات الإسناد المختلفة للتحقق من صحة الإيرادات و ما يقابلها من تكاليف .**	**- جميع بيانات حصر الأعمال المشار إليها (فيما عدا عملية حماية الشواطىء) تم تحرير مستخلصات أعمال عنها و تم إعتمادها و صرفها مثل الرياح التوفيقى - دمياط المنصورة - كوبرى الروضة - رافد جمصة - كبارى الدولى الساحلى - حاجز الأمواج - أسوان ادفو .**
- عدم قيام الشركة بإعداد مستخلصات تنفيذ ذاتي للإعمال المنفذة بمعرفتها بالعمليات المختلفة وأثر ذلك عند مقابلة كميات جهات الإسناد مع كميات المقاولين وكميات التنفيذ الذاتي ٠ ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بعمل مطابقات للأعمال المنفذة ذاتياً بين كل من الخامات الرئيسية المنصرفة فعلياً من المخازن (سن / خلطة أسفلتية / حديد تسليح / خرسانة / ...) وبين الأعمال المنفذة فعلياً والمدرجة بمستخلصات جهات الإسناد وفقاً للمعدلات الهندسية المتعارف عليها ٠ فضلا عن عدم مقابله الايرادات بالمصروفات للعملية شبين الكوم / طملاي التي تم تختيمها مما يؤثر على نتائج	**- تم عمل منشور بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١ للسادة رؤساء القطاعات لإعداد مستخلصات تراكمية لما يتم تنفيذه من أعمال .**

الاعمال عن السنه الماليه المنتهيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ . **يتعين ضرورة العمل علي إعداد مستخلصات للإعمال المنفذة ذاتياً لإجراء المقابلة للعمليات ومقابله الايرادات بالمصروفات للعمليات الختامية .**	
- تبين ورود شيكات من جهات الإسناد سداداً لقيمة مستخلصات جارية وختامية عن اعمال تخص العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتتضمن استقطاعات (معامل – أبحاث وتجارب – دمغات حكومية – تعويضات وغرامات ...) بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥,٥٣٣ مليون جنيه. **يتعين حصر جميع الشيكات الواردة وتسوية جميع الاستقطاعات علي حساب المصروفات بعد تحقيق أسبابها واتخاذ اللازم بشأنها .** -	**- تم تحميلها فى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.**
- بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة بدون مستندات نحو ٨,٦٩٨ مليون جنيه إستناداً للمادة رقم (٢٢) من اللائحة المالية الموحدة على الرغم من تكرار ملاحظاتنا فى تقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه سيتم تعديل اللائحة لتتوافق مع القوانين السارية إلا انه لم يتم . **نوصي بضرورة وقف صرف أيه مبالغ بدون مستندات وحصرها في أضيق الحدود أحكاماً للرقابة .**	**- يتم الصرف فى أضيق الحدود و تشمل هذه المصروفات مصاريف ضيافة و تشهيلات و إنهاء أعمال و تحصيل مستخلصات و مصروفات تسليم إبتدائى و نهائى , و قد تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨المراجعة هذه المصروفات بناءاً على خطاب السيد المهندس / الرئيس التنفيذى للشركة القابضة .**
- ظهرت الخسائر غير العاديةبنحو ٥٧,٦مليون جنيه منها نحو ٨,٧ مليون جنيه قيمة الضريبة على الدخل المستحقة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقيدة بالخطأ حيث تم اثباتها في ٢٠٢١/١٠/١ ونحو ٤٨,٨٧٩ مليون جنيه ضريبة كسب العمل المستحقة عن الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩ دون تحميلها علي المتسبب . **يتعين إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على صافي الربح وتحقيق اسباب ذلك.**	**- تم ربط الضريبة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .**
- تم شراء خلاطة خرسانية بمبلغ ٢,٦٣١ مليون جنيه لعملية كوبرى العاصمة فى ٢٠٢١/٧/١٤ وتم تحويل الخلاطة الى عملية العين السخنة فى ٢٠٢٢/٢/٥ دون وجود انتاجية لها وقامت الشركة بشراء خلطة خرسانية منذ بداية العملية بنحو ٥٣٥,٨ ألف جنيه كما قامت الشركة بشراء سن وطبقة أساس وخلطة خرسانية خلال العام بلغ ما أمكن حصره نحو ٨٧ مليون جنيه الامر الذى يمثل إهدار المال العام . **يتعين تحقيق الأمر في شأن تحمل الشركة تكاليف التركيب وفك الخلاطة ومصاريف كرتات الطريق ذهاباً وإياباً .** **<u>الرأي المتحفظ :-</u>** **وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة فمن**	**- نظراً لتغيير مسار المشروع و إعتماد مسار بديل من هيئة العاصمة , و قد بلغت إنتاجية الخلاطة فى عملية السويس العين السخنة منذ تم نقلها نحو ٢١٩٦١ م٣ .**

رأينا أن القوائم المالية ، تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة النيل العامة للطرق والكباري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنه المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .	
<u>ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-</u> - تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقاً للأصول المرعية وتحت إشرافنا الاختباري وتم إبلاغ الشركة بملاحظاتنا علي الجرد بموجب كتابنا رقم ١٥٩بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ ويتم حساب الإهلاك بطريقة القسط الثابت وكالمتبع في السنوات السابقة . - لم تقم الشركة بإجراء كافة المطابقات بين سجلات الأصول الثابتة ومحاضر جردها الفعلي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لكافة الأصول الثابتة (منها العدد والأدوات والأثاث والتجهيزات المكتبية) بالمخالفة للمادة ١٧٠من اللائحة المالية الموحدة ، وبما يضعف من إجراءات الرقابة عليها وصحة رصيدها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ خاصة **فى ضوء ما يلي :-** ▪ عدم موافاتنا بكشوف جرد ٢٠٢٢/٦/٣٠ للحاسبات والاثاث وكذلك شهادات بالسيارات المعارة وطرف الغير . ▪ وجود فروق وإختلافات بين محاضر الجرد الفعلي للأصول الثابتة والبيانات المدونة بسجلات الأصول بالشركة بين أرقام الشاسيهات والمحركات لكل من الآلات والمعدات والسيارات بكافة أنواعها بمحاضر الجرد الفعلي عن المدرج بالسجلات . **يتعين اجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة التي تسفر عنها تلك المطابقات وموافاتنا بها وبحث الفروق المشار إليها والإفادة مع ضرورة الحصول على شهادات بالأصول المعارة وطرف الغير ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .**	**- تم التنبيه بإجراء كافة المطابقات لكافة أنواع الأصول .** **- تم التنبيه على لجان جرد الأصول بضرورة إجراء المطابقات فى نهاية الجرد و الحصول على شهادات بالأصول المعارة و طرف الغير .**
- عدم تحديد ارقام كودية للكرفانات ، والعدد والأدوات ، وبعض وسائل النقل (تنكات المياه والأسفلت، الصندوق القلاب، مقاطير السطح، وبعض المعدات البحرية)، والأثاث والتجهيزات المكتبيةمما تعذر معه إجراء المطابقة بين كشوف الجرد الفعلي والسجلات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومع ما هو مثبت بكشوف الإهلاك . **يتعين استيفاء كافة البيانات الخاصة بالأصول والعمل على تكويد كافة الاصول إحكاماً للرقابة عليها .**	**- تم تشكيل لجنة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٩٥٠ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ لإستكمال تكويد بعض الأصول الغير مكودة.**
- بلغت الطاقات العاطلة بالشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٦,٩٦٧ مليون جنيه منها نحو ٤٣,٤٦٠ مليون جنيه	**- يوجد خطة صيانة و إصلاح شهرية و خطة**

معطلة كليا ونحو ٢٣,٥٠٧ مليون جنيه معطلة جزئيا ، دون تحديد أسباب عدم إصلاحها ٠ **يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها والاستفادة منها بما يعود بالنفع على الشركة ٠**	**صيانة و إصلاح سنوية للمعدات و السيارات إلا أن السيولة المالية تكون عائقاً .**
- تضمنت الأصول المعطلة نحو ٢١ مليون جنيه تكلفة آلات ومعدات معطلة كليا منذ أكثر من ١٦ عام **بيانها كالآتي: -** ▪ نحو ٦,٣ مليون جنيه تكلفة مصنع البودرة المتوقف عن العمل منذ عام ٢٠٠٣ (قيمته الدفترية نحو ٢,٩٤٨ مليون جنيه) ▪ نحو ٠,٨٣٧ مليون جنيه تكلفة مصنع الطوب والمتوقف عن العمل منذ عام ٢٠٠٦ (قيمته الدفترية نحو ٣٥٤ ألف جنيه) ٠ ▪ نحو ١٤ مليون جنيه تكلفة الشدة المعدنية لكوبرى قناة السويس قيمتها الدفترية مبلغ ٤٩٦٣٩ جنيه مشونة بمخازن مدينة نصر ٠ و نشير إلى أنه تم تسجيلهم بالسجلات إجمالاً دون تفصيل للأجزاء الرئيسية مما يضعف الرقابة عليهم ٠ هذا ولم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال الأصول والذي أشار في فقرته رقم (٩) إلى أنه " يتعين على المنشأة أن تقدر في كل تاريخ نهاية الفترة المالية ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة أصل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب أن تقوم المنشأة بعمل تقدير للقيمة الاسترادادية للأصل." علي الرغم من وجود بعض المؤشرات علي احتمالية حدوث اضمحلال والتي أوضحتها الفقرة رقم (١٢) من المعيار تتمثل في سوء الأداء الاقتصادي للأصل ٠ **يتعينتحديد المسئولية بشأن توقف تلك الأصول طوال تلك الفترات وإجراء دراسة لتحديد ما إذا كان هناك اضمحلال في قيمتها ٠**	**- جارى عمل تقرير عن مدى إمكانية الإستفادة منهم .**
- عدم التأمين على الأصول الثابتة بالشركة ضد المخاطر المختلفة، بالمخالفة للمادة ٤٦ من اللائحة المالية الموحدة لشركات القطاع وقد بلغ المخصص المقابل للتأمين نحو مليون جنيه على سيارات ومعدات الشركة ولم يتم تدعيمه منذ سنوات بالرغم من وجود بعض الحوادث خلال الفترة **يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أصول الشركة ضد أي من المخاطر المختلفة والالتزام بأحكام اللائحة في هذا الشأن ٠**	**- جارى عمل الدراسة المطلوبة علماً بأن المعدات الجديدة (قرض الشركة القابضة) يتم التأمين عليها , بالإضافة إلى أن أغلب المعدات التى تعمل بعمليات الشركة مؤمن عليها , و يوجد مخصص بنحو مليون جنيه كمخصص للتأمين على السيارات و المعدات .**
- ظهر رصيد حساب الأراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢,٥٢٦ مليون جنيه ، **وقد تبين بشأنها ما يلى :-**	

• مازالت الشركة لم تقم باثبات حدود أرض المركز الرئيسي للشركة بالفوالة وعدم اثبات المباني المشتركة مع شركة النيل العامة للطرق الصحراوية بالمخالفة للتعليمات الصادرة بقرار الجرد ٠ • وجود بعض الأراضي وضع يد لم تقم الشركة بتقنين وضعها حتى تاريخه **وهى :-** ▪ أرض استراحة إدفو (أسوان) بمساحة قدرها ٦٠٠م٢ ٠ ▪ أرض مخزن المحاميد (أسوان) بمساحة قدرها ١٣٨٦٥ م٢ ٠ • مازالت الشركة لم تنتهى من إجراءات تسجيل بعض الأراضي بالرغم من سداد قيمتها والحصول علي أحكام قضائية ▪ أرض القطامية لم يتم تحديد موقف المنطقة الخلفية (وضع اليد) والبالغ مساحتها نحو ٣٩٣٢٠م٢ والمؤجر جزء منها لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف ٠ ▪ أرض مرغم ولم تقم الشركة بسداد مبلغ ٢٧٩٢٠٥ جنيه قيمة المساحة الزائدة وهى ١٤ قيراط ٠ ▪ أرض مدينة نصر (المخزن الغربي) ٠٠ ▪ أرض إستراحة الجزيرية ٠ ▪ أرض جراج الزقازيق ، جراج السويس ومتوقف التسجيل للحصول على قرار الدمج لشركة النيل العامة لمواد الطرق والنيل العامة للطرق والكباري والصادر سنة ١٩٧٧ ▪ أرض مرسى مطروح ٠ • عدم اكتمال القيد بسجل الأراضي حيث لم يتضمن كافة البيانات التفصيلية والمساحات والحدود وتاريخ الملكية وخلافه لأرض مرسى مطروح وأرض إستراحة الجزيرية بقنا٠ **الأمر الذي يستوجب الآتي :-** **أ- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الأراضي التابعة للشركة حفاظا على حقوقها وخصوصا أرض سيدي بشر بالأسكندرية ٠** **ب- إستكمال القيد بسجلات الأصول ٠** **جـ- تقنين وضع الأراضي التي تم الحصول على قرارات تخصيص لها ٠**	**- جارى تلافى هذه الملاحظات خلال الفترة القادمة طبقاً للمنظومة الإلكترونية لإدارة أصول و أملاك الدولة.** **- تم إستكمال التسجيل فى سجل الأراضى لبعض الأراضى التى لم تكن مسجلة بياناتها بالكامل .** **- تم مخاطبة الشئون القانونية فى شأن الأراضى المنوه عنها .**
- تضمنت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٤٨١ ألف جنيه إستثمارات في الشركة المصرية لمشروعات الطرق الإستشارية بنسبة مساهمة ١٪ في رأس مالها المصدر مليون جنيه والمدفوع ٢٥٠ ألف جنيه منذ ٢٠٠٩ وتم إستكمال جزء منه ليصبح ٤٨١٧٦٩,١٣ جنيه من الأرباح حتى عام ٢٠١٧ دون تأثيرها في ضوء تصفية الشركة إعتبارا من ٢٠١٩/٦/٣٠ **٠يتعين تصويب المساهمة في ضوء تصفية تلك الشركة وموافاتنا بحصة الشركة من**	**- تم مخاطبة المصفى القانونى للشركة .**

ناتج التصفية ٠	
- بلغ رصيد حساب المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢٠,٦٦٥ مليون جنيه بعد خصم مخصصي الراكد البالغ بنحو ٦٨٠ ألف جنيه وهبوط انتاج غير تام بنحو ١,٣٢٦ مليون جنيه ، تم جرد المخزون بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها ، وتحت إشرافنا الإختبارى فى حدود الإمكانيات المتاحة **وقد لوحظ فى هذا الشأن ما يلى :-** • تضمن الحساب نحو مليون جنيه مخزون راكد بكلا من (مخزن الديزل، مخزن سيارات السواح، مخزن قطع غيار مدينة نصر، مخزن العدد ، مخزن الخامات الإنشائية) بالإضافة الى وجود العديد من الأصناف بطيئة الحركة بالمخازن الرئيسية (مخزن الديزل، سيارات السواح، مخزن قطع غيار عين شمس، ومخزن الخامات الإنشائية والكهرباء) بنحو ٦,٨ مليون جنيه طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركةفي ٢٠٢٢/٦/٣٠ مكون مخصص بنحو ٦٨٠ ألف جنيه ٠ **يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق الاستفادة الاقتصادية من تلك الأصناف بطيئة الحركة والراكدة، مع إعادة النظر في السياسة الشرائية لتوفير المخزون في ظل الاحتياجات المتوقعة للشركة وتدعيم المخصص ٠**	**- تم إعداد كشوف بالرواكد تمهيداً لبيعها .**
- ظهر رصيد حساب مخزون الإنتاج غير التام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٣,٦٨٩ مليون جنيه قبل استبعاد مخصص هبوط الأسعار والبالغ نحو ١,٣٢٦ مليون **وقد تبين بشأنه ما يلي :-** • لم يتم جرد السن بأنواعه فعليا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ببعض مواقع الشركة حيث تم الأخذ بالأرصدة الدفترية لها، الامر الذي لا يمكن معه التحقق من قيمة مخزون الإنتاج غير التام بالقوائم المالية وما له من إثرعلى نتائج الأعمال للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (١٦٢) من اللائحة المالية الموحدة ٠ • استمرار وجود كميات من السن بلغت تكلفتها نحو ١,٥ مليون جنيه متبقية ببعض المواقع منذ أكثر من ست سنوات من إنتاج بعض الكسارات دون التصرف او استخدامها مما قد يعرضها للتلف أو السرقة ٠ **يتعين الالتزام بإحكام المادة (١٦٢) من اللائحة المالية الموحدة لإحكام الرقابة لأهمية ذلك كوسيلة من وسائل التحقق من الأرصدة بالقوائم المالية وللحفاظ على أصول الشركة واتخاذ اللازم بشأن تلك الكميات للحفاظ عليها وعدم تعرضها للسرقة أو التلف والعمل على الاستفادة من السن المتواجد بتلك المواقع ٠**	**- تم التنبيه مشدداً بمراعاة ما ورد بالملاحظة بأن يتم جرد الإنتاج غير التام (رمل – سن بانواعه) بأجهزة التوتال استيشن .** **- جارى التصرف فى الكميات المنوه عنها من السن .**

- ظهر حساب العملاء مدين فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١,٢٦٩ مليار جنيه بعد خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها و البالغ نحو ٩,٣٢٨ مليون جنيه و هو نفس المخصص فى السنوات السابقة دون تدعيم و دائناً بنحو ٣٧٧,٢٠٠ مليون جنيه متضمن أرصدة متوقفة ومرحلة منذ عدة سنوات بنحو ٥٠ مليون جنيه مكون عنها مخصص بنحو ٩,٣ مليون جنيه بنسبة ١٨,٦٪ **ومنها على سبيل المثال الآتي :-**	
ا- أرصدة لعمليات منتهية يرجع بعضها لما قبل ٢٠١٨ بنحو ٥,٢٤٦ مليون جنيه ٠	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة و جاري مخاطبة جهة الإسناد لتحصيل تلك المبالغ .**
ب- عملية كوبري بنها (بنود مستحدثة) تم قيدها بموجب حصر أعمال غير معتمدة من الهيئة الهندسية (جهة الإسناد) ترجع الى عام ٢٠١٦ بنحو ٢٩,٣٨١ مليون جنيه وكذلك نحو ٧٧٥ الف جنيه عن عملية إزدواج الطريق الواصل بين معدية شرق بورسعيد وبور فؤاد أمام الاكاديميةيرجع لعام ٢٠١٨	**- جارى إقفال الأرصدة المتوقفة التى إنتهت كميات الموافقة الخاصة بها أو بناءاً على طلب العميل و إقراره بعدم سحب كميات أخرى .**
جـ- أرصدة لعملاء ومقاولين عن بيع سن وخلطة أسفلتية بنحو ٢ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل ٢٠١٤ على الرغم من وجود أرصدة دائنة مستحقة لهم نحو ٢٧,٧ مليون جنيه بالإضافة إلى وجود أرصدة دائنة لعملاء بلغت نحو ٣٥٢ ألف جنيه منذ أكثر من ٧ سنوات٠	
د- نحو ٤٧٦,٦٣٣ ألف جنيه باسم شركة العز الدخيلة للصلب بالإسكندرية عن فاتورة رقم ٢ ختامي عملية إصلاح فواصل التمدد والركائز بالكوبري الجنوبي، والمسلمة ابتدائياً منذ ٢٠١٣/٧/١٤.	**- تم مخاطبة الشئون القانونية .**
هـ- نحو ٢,٠٨٣ مليون جنيه بإسم شركة المستقبل والمعلى للإيراد في حينه عن جزء من أعمال الشركة ترجع لعام ٢٠١٦، وقامت جهة الاسناد بتعلية مبلغ نحو ٧ مليون جنيه على حساب الشركة، والموضوع مرفوع بشأنه قضية من المقاول المنفذ للمشروع الشركة الهاشمية .	**- جاري المتابعة مع جهة الإسناد لتحصيل تلك المديونية بعد سداد مستحقات الشركة الهاشمية.**
و- نحو ٩٥,٥ ألف جنيه رصيد دائن بإسم مصنع شركة اسكندرية للسكر بالنوبارية ٠	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة .**
يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك مع تدعيم المخصصات بالقيم المناسبة والإلتزام بعدم بقيد أي أعمال إلا بعد إعتمادها من جهة الإسناد ٠	
• مازال بحساب العملاء نحو ١١٩,٨٦٥ مليون جنيه الباقي الغير مسدد من الهيئة العامة للطرق والكباري من فروق أسعار وتعويضات نتيجة تحرير سعر الصرف عام ٢٠٠٣ بعد قيام الشركة بتحميل هذا العام بنحو ١٣,٩١٣ مليون جنيه والعامين السابقين ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٣٤,٧٤٩ مليون جنيه على المصروفات ٠	**- جارى تحميلها على مصروفات العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .**
نرى تحميلها على المصروفات٠	

• عدم إجراء مطابقات بين إدارات(متابعة البيع -إدارة الإيرادات -إدارة الحسابات) فيما يتعلق بمبيعات السن والخلطة للعملاءحيث **تبين من مقارنة البيانات الآتي :-** أ- عدم وجود أرصدة لبعض العملاء وعدم وجود تعامل لبعض العملاء في بعض الادارات ٠ ب- وجود اختلافات في قيمة المستحق عليهم عن مشترياتهم من السن والخلطة بين الادارات المختلفة بالشركة جـ- ظهور أرصدة مدينة لبعض العملاء ببيانات بعض الاداراتبقيم مختلفةعن الإدارات الاخرى، وكذا عدم وجود تعامل علي اسم العميل ببعض الادارات ٠ **يتعين إجراء المطابقات اللازمة، ومن ثم إجراء اللازم لكي تعبر أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي للشركة عن حقيقة أرصدتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠.**	**- جارى عمل المطابقات اللازمة مع كل مركز مالى .**
• ظهر رصيد العميل الإئتلاف مع الشريك الأوغندى مدين بنحو ٤,٥ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢٤٤,٦ ألف دولار عن مشروع طريق ايشاكا متوقف منذ ٢٠١٥ و مبلغ ٥١٥٠ دولار بمشروع كافو– ماسيندى قيمة الفرق بين الضرائب المخصومة على الشركة والضرائب المسددة عن المستحق لها عن الأعمال المنفذة وقامت الشركة بإخطار الشريك الأوغندى و إضافة المبلغ لمستحقاتها دون الحصول على رد من الشريك، ولم تتخذ الشركة أى إجراءات حيال المطالبة بتلك المديونية من حيث اللجوء للتحكيم الدولى وفقاً للإتفاق الخاص مع الشريك الأوغندى . **يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو المطالبة بتلك المديونية مع تدعيم المخصصات بالقيم المناسبة فى ضوء ذلك.**	**- جارى مخاطبة الشريك الأوغندى لسداد المستحقات المتأخرة طبقاً للمراسلات التى تمت معه و مذكرات السيد المهندس مدير عام نظم المعلومات و الشئون القانونية .**
• ظهر رصيد شركة النيل العامة للطرق الصحراوية مديناً بنحو ٢٦,٩٣٦ مليون جنيه ويوجد خلاف بشأن تجاوزات في الكميات المسلمة للشركة الصحراوية من البيتومين والسولار بخلاطة قصر الباسل وبين الكميات اللازمة لتشغيل الخلطة الإسفلتية المستلمة وفقا للمعدلات الهندسية ٠ **يتعين تحقيق الأمر والإفادة بشأن تلك التجاوزات وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.**	**- تمت المطابقة مع شركة النيل العامة للطرق الصحراوية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١ .**
- ظهر رصيد حساب / تأمينات لدي الغير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢١٧,٨٣٦ مليون جنيه قبل إستبعاد المخصص البالغ نحو٢,٠٨٢ مليون جنيه هذا **وقد تبين بشأنه ما يلي :-** • تضمن الحساب نحو ٤٣,٢٦١ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة لدي الغير (محجوزة) تخص عمليات بعضها منتهية تم عمل ختاميات لها أو تسليمها إبتدائياً أونهائياً ٠	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة .**

يتعين اتخاذ اللازم وبحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء كافة التسويات اللازمة في ضوء ذلك وتدعيم المخصص بالقيم المناسبة في ظل إنتهاء تلك العمليات ٠	
• تضمن الحساب نحو ٧,٥٣٣ مليون جنيه قيمة غرامات تأخير موقعه من جهات الاسناد علي عمليات الشركة الجارية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتأخرها في التنفيذ دون تسويتها علي الحسابات المختصة ٠ **يتعين تحقيق أسباب ذلك واتخاذ اللازم بشأن تسوية تلك الغرامات علي الحسابات المختصة لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال ٠**	**- يتم عمل مد مدة لدى جهات الإسناد .**
- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى أرصدة متوقفة ومرحلة منذ عدة سنوات بعضها قضايا وبعضها متوقفة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧,٠٨٨ مليون جنية مكون عنها مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بمبلغ ١,٢٠٠ مليون جنيه ٠ **يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة واتخاذ ما يلزم مع تدعيم المخصصات بما يلزم ٠**	**- يتم متابعة الأحكام القضائية و سيتم إقفال أى مديونية لم يصدر بشأنها حكم قضائى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .**
- تضمنت مذكرة تسوية حسابات الشركة ببنك مصر- فرع الأزبكية وجود شيك رقم ٦٧٩٥١٧٠٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ بنحو ١٣ مليون جنيه لصالح الشركة المتحدة للأسلاك -السويدي(تم صرفه في ٢٠٢٢/9 من قبل المورد السويدي) ٠ يمثل ٢٥ % الدفعة المقدمة من أمر توريد رقم ٢٠٣ في ٢٠٢٢/٣/٥ لتوريد ٢٠٠٠ طن كابلات عالية الشد لزوم محور ابوتيج الحر بسعر ٢٦ ألف جنيه للطن بإجمالي نحو ٥٢ مليون جنيه شامل ضريبة القيمة المضافة وبالرغم من قيد إستمارة الصرف بسجل الطلبات الواردة برقم ٩٤٧٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٩ إلا أنه لم يتم إستخراج الشيك إلا بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ وترتب على ذلك تعديل أمر التوريد في ٢٠٢٢/٨/١١ ليصبح إجمالي الأمر ٦١مليون جنيه ٠ **يتعين تحقيق الأمر في شأن تحمل الشركة ٩.٢ مليون جنيه فرق سعر نتيجة التأخير في إصدار شيك الدفعة وكذلك عدم التعاقد مع الشركة الموردة حتى الأن وأخيرا تعديل شروط التوريد بدلا من على دفعات شهرية لمدة عام يبدأ بعد ٩٠ يوم من صدور أمر التوريد وإستلام الدفعة أيهما لاحق لتصبح على دفعات شهرية لمدة ٨ شهور تبدأ من الإخطار بقبول تعديل أسعار أمر التوريد (صدر الإخطاربتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤) وفي حالة إستمرار التوريد لمدة أكثر لأسباب خارجة عن إرادة المورد يتم مراجعة الأسعار على أساس سعر صرف العملة وأسعار خامات الصلب وهذا التعديل في شروط التوريد مجحف للشركة وفي صالح المورد ومخاطبة المورد (السويدي) في شأن عدم صرفه للشيك المذكور ٠**	**- نظراً لزيادة أسعار الكابلات نتيجة زيادة أسعار الصرف فى ٢٠٢٢/٣/٢١ بعد تاريخ أمر التوريد رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٥ تم تعديل السعر ليصبح ٣٠٦٠٠ جنيه للطن بناءاً على موافقة مجلس الإدارة بعد مفاوضة المورد حيث أنها من العناصر الداخلة فى تكلفة البند مع جهة الإسناد و سيتم مطالبة جهة الإسناد بفروق أسعار عنها .**

- بلغت خطابات الضمان الصادرة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالعدد ١٧٠ خطاب لصالح جهات الإسناد بلغت جملتها نحو ٦٥٧,٨٦٢ مليون جنيه ونتيجة لعدم تغطيتها بالكامل (نسبة تغطية ٤,٤٪ حيث أن جملة الغطاء نحو ٢٩,٢١٥ مليون جنيه) ان تحملت الشركة مصاريف وعمولات بنحو ٧,٢٣٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ **وبشأنها تبين الآتي :-** ١- يوجد عدد ٥٥ خطاب ضمان تأمين نهائي لعمليات وتوريدات يرجع تاريخ إصدارها لما قبل ٢٠١٦ بنحو ١٣٩ مليون جنيه في حين بلغ الغطاء بنحو ٢٨,٢٦٥ مليون جنيه والمفروض تغطيتها بالكامل ٠ ٢- توجد خطابات ضمان يرجع تاريخ إصدارها ل١٩٨١/٩/١٦ وما زالت الشركة تتحمل مصاريف تجديدها **يتعين بحث ودراسة موقف هذه الخطابات والعمل على إستردادها من الجهات الصادرة لها حيث تجديدها يكلف الشركة مصاريف وعمولات ٠**	**- تم تشكيل لجنة لفحص هذه الخطابات و دراسة المعوقات التى تعوق ردها .**
- بلغت قيمة خطابات الضمان (دفعة مقدمة -إبتدائية- نهائية-خارجية) الواردة من المقاولين والموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٣٤,١٨٠ مليون جنيه ، نحو ٣٦٠,٩٩٧ ألف دولار ، نحو ٣٥٦ ألف يورو منها خطابات يرجع تاريخ إصدارها ل١٩٩٤/١٢/٢١ وما بعده حتى ٢٠١٨/١٢ بلغت جملتها نحو ١٧,٣٤٤ مليون جنيه وما زالت الشركة تكتفي بطلبات للبنوك المسحوب عليها لتجديدها ٠ **يتعين البحث والدراسة في ضوء الإنتهاء من تلك الأعمال والتوريدات وتحقيق الأمر في شأن عدم قيام الشركة بتسييل تلك الخطابات في حال وجود مشاكل في التوريدات أو الأعمال في حينه أو عدم ردها لتلك الجهات طالما إنتهي الغرض منها دون معوقات ٠**	**- تم تشكيل لجنة لفحص هذه الخطابات و دراسة المعوقات التى تعوق ردها لأصحابها و تذليل هذه المعوقات أو تسييل تلك الخطابات فى حالة عدم تذليل هذه المعوقات , أما بالنسبة للخطابات التى لا يوجد معوقات لردها سيتم التواصل مع أصحابها لتقديم طلب لردها .**
- بلغ رصيد حساب بنوك دائنةفي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦٧,٥٥٢ مليون جنيه بزيادة عن العام السابق بنسبة زيادة١١٢٪ونتيجة لذلك أن تحملت الشركة نحو ٢٢,٥١١ مليون جنيه كفوائد مدينة وكذلك إضطرار الشركة لربط ودائع لضمان هذا السحب ورهن مستخلصات وأوامر دفع من الهيئة ٠ **يتعين الحد من السحب على المكشوف وتحمل الشركة لأعباء ٠**	**- يتم العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء و بخاصة الهيئة العامة للطرق و الكبارى .**
- ظهر رصيد حساب الموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائنا بنحو ٦٠٩,٦١٥ مليون جنيه ومدينا بنحو ١١٤,٤٠٧ مليون جنيه **تبين بشأنه ما يلي : -** • وجود أرصدة دائنة متوقفة مرحلة منذ أكثر من خمس سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,٩٤٤ مليون جنيه (موردين قطاع عام وخاص ومقاولين)٠ • ظهور أرصدة مدينة لبعض الموردين بلغ ما أمكن	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة .**

حصره منها نحو ٣,٩ مليون جنيه عن المسدد لأوامر توريد وتشغيل لم تتم حتي ٢٠٢٢/١١ ولم يرد عنها أي فواتير بلغ المسدد عنها نحو٦,٧ مليون جنيه ٠ **يتعين بحث تلك المديونيات وبحث أسباب عدم اتمامها واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء البحث ٠**	
• تضمن الحساب نحو ٤٢,٩٨١ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات مكون عنها مخصص بنحو ٦,٣١١ مليون جنيه معظمها نتيجة التنفيذ علي حساب المقاولين المتقاعسين والمتوقفين عن التنفيذوتحميلهم مصاريف ادارية بنسبة ٢٠٪ من قيمة الأعمال المنفذة علي حسابهم دون وجود ضمانات مقابل تلك المديونيات او عدم كفايتها فضلا عن عدم وجود تعاقدات مع بعضهم بعضهم مثال ذلك المقاول/شركة الامل للمقاولات والتجارة و المقاول/شركة ابناء ادمووعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتشغيل على الحساب وبما يضمن حق الشركة طرفهم٠ فضلا عن عدم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد بعضهم لحفظ حقها طرفهم ٠ وعدم توحيد أساس الخصم على المقاولين المسحوب منهم الاعمال حيث يتم الخصم بفرق السعر واحيانا بقيمة الأعمال المنفذة على حسابهم بالكامل مقابل تخفيض المصروفات متنوعة أخرى بها بالخطأ والواجب تحميلهم بفرق السعر فقط ٠ **نوصي ببحث تلك المديونيات في ظل ماتقدم مع اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بحفظ حق الشركة طرف الغير وإعادة تكوين وتدعيم المخصص في ضوء المديونية الحقيقية للمقاولين٠**	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة .** **- تمت مخاطبة الشئون القانونية للوقوف على الموقف النهائى للدعاوى القضائية المقامة من الشركة على الغير .** **- سيتم مراعاة ذلك .**
• مازلت الشركة تقوم بالصرف للمقاولين والموردين رغم وجود مديونيات سابقة طرفهم نتيجة القصور فى نظام المراجعة والضبط الداخلى مما يؤدى الى تعاظم مديونياتهم٠ **يتعين البحث إجراء التسويات اللازمة وضرورة الربط بين كل من ادارة المراجعة والحسابات في هذا الشأن احكاما للرقابة علي ما يتم صرفه للمقاولين وحفاظا علي حقوق الشركة طرفهم ٠**	**- تم تشكيل لجنة لدراسة هذه الأرصدة .**
• اعتماد الشركة في تنفيذ معظم الأعمال على مقاولين بدون وجود تعاقدات معهم ويتم محاسبتهم بفواتير بالرغم من استمرارهم للعمل مع الشركة منذ فترة، وبما يؤثر على حصول الشركة على اسعار أفضل وإمكانية الرجوع على المقاولين المنفذين في حال وجود ملاحظات او خصومات لاحقة لتاريخ التنفيذ موقعة من الجهة الساندة، وقد بلغ ما أمكن حصره من تلك الفواتير نحو ٣٠٠ مليون جنيه ٠ **يتعين ضرورة الحد من تشغيل المقاولين بدون وجود تعاقدات معهم تحمي حقوق ومصالح الشركة ٠**	**- نظراً لسرعة تنفيذ تلك الأعمال يتم محاسبتهم بموجب فواتير لحين التعاقد معهم و فى أضيق الحدود .**

- تضمن حسابمصروفات مستحقه السداد نحو ٤١١ ألف جنيه تعويضات وغرامات مستحقة تم تسجيلها بعام ٢٠١٨ استحقاق ولم يتم تسويتها منذ ذلك التاريخ. **يتعين ضرورة بحث أسباب عدم تسويتها طيلة تلك السنوات، ومن ثم إجراء التسويات اللازمة لها.**	**- تمت التسوية خلال العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ .**
- عدم صحة الرصيد الدائن لمصلحة الضرائب الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٧٤,٦ مليون جنيه، وبالتالي عدم صحة نتائج الأعمال لعدم تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب بسجلات الشركة وعدم تحميلها على قائمة الدخل سواء عن العام الحالي أو الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة المستحقات الضريبية على الشركة (وفقاً لما تم حصره) مبلغ ١,٧ مليار جنيه وبفرق قدره ١,٣ مليار جنيه غير مقيدة استحقاق لمصلحة الضرائب حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً للمطالبات الواردة من مصلحة الضرائب أو المحصل لحسابها ولم ترد به مطالبات من مصلحة الضرائب (عن أنواع الضرائب المختلفة، وفقاً لكل من المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب حتى عام ٢٠٢٠ لبعض أنواع الضرائب وعام ٢٠١٩ لأنواع آخرى، **وتبين الآتي :-** ▪ عدم تسجيل الشركة لأي مستحقات لمصلحة الضرائب عن ضريبة الأموال والبالغة حتى ٢٠٢٠ نحو ٨٧١ مليون جنيهبخلاف نحو ٦,٣٥٣ مليون جنيه بالأرصدة المدينة وفقا لما ادرجته الشركة بالموقف الضريبي المقدم مضافا اليه غرامات التأخير، بخلاف الضرائب المستحقة على الشركة بعد تلك المدة وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠. ▪ عدم دقة الشركة في قيد مستحقات مصلحة الضرائب عن القيمة المضافة، لقيامها بتخفيضها من وجهة نظرها بقيمة ضريبة القيمة المضافة على مشتريات الشركة من قطع الغيار والمشتريات العادية التي كان يجب تحميلها على المصروف وليس تخفيضها من مستحقات مصلحة الضرائب، والتي بلغ ما تم حصره منها ١٨,٢ مليون جنيه.	**- سيتم التسجيل بعد التفاوض مع مصلحة الضرائب على المبالغ النهائية .** **- سيتم التسجيل بعد التفاوض مع مصلحة الضرائب على المبالغ النهائية .**
▪ عدم سداد أي مبلغ من الرصيد المستحق عن رسم التنمية البالغ ٢٩٨ ألف جنيه ترجع لما قبل عام ٢٠١٤. ▪ عدم سداد الشركة لمستحقات لمصلحة الضرائب عن مستحقاتها عن ضريبة الدمغة بنحو ٤,٧ مليون جنيه والمستحقة عليها منذ عام ٢٠١٤ وما بعدها. ▪ لم تفصح الشركة عن موقفها الضريبي ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية. ▪ عدم تكوين الشركة لأي مخصص لمقابلة مطالبات مصلحة الضرائب المختلفة . ▪ عدم صحة رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشركة الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو	**- تم الإنتهاء من تسجيل ضريبة كسب العمل عن المدة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩ و سوف يتم**

٢٢٢ مليون جنيه، بخلاف نحو ١٨٨,٣٩٧ مليون جنيه بالأرصدة المدينة حيث تبين بيانات الشركة وجود مستحقات ضريبية على الشركة عن القيمة المضافة بلغت جملتها بغرامات التأخير حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٤١٠ مليون جنيه، فضلاً عن عدم تسجيل الشركة لقيمة الضريبة المستحقة عليها بعد ٢٠١٩/٦/٣٠ . ▪ عدم صحة رصيد الضريبة المستحقة على الشركة عن ضريبة كسب العمل الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٨٢ مليون جنيه، حيث تبين من الموقف الضريبي بالشركة وجود مستحقات ضريبية عن ضريبة كسب العمل بلغت جملتها بغرامات التأخير حتى عام ٢٠١٩ نحو ٣٤٥ مليون جنيه، فضلاً عن عدم تسجيل الشركة لقيمة الضريبة المستحقة عليها بعد عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ **يتعين إجراء التسويات اللازمة وفقا لما تم توضيحه عاليه، لإظهار الموقف المالي للشركة وحسابات النتيجة عن حقيقة مصروفاتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والأرصدة الدائنة المختلفة لمصلحة الضرائب، مع تسجيل مستحقات مصلحة الضرائب عن الفترات الغير مقيدة بالسجلات وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لكي تعبر القوائم المالية وحسابات النتيجة عن الموقف المالي السليم للشركة في هذا التاريخ، مع ضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة تلك المطالبات، والافصاح عن الموقف الضريبي للشركة ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ذات التاريخ، ووضع خطة واضحة لكيفية سداد مستحقات مصلحة الضرائب المختلفة .**	**تسجيل باقى أنواع الضرائب .** **- تم الإنتهاء من فحص ضريبة الدخل عن أعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ , و عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ , و تم الإنتهاء من الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ و فى إنتظار إعتماد التقرير .**
- عدم قيام الشركة بسداد المساهمة التكافلية للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل منذ ٢٠١٨/٧/١٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨) برصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٣,٣٥٩ مليون جنيه . **يتعين السداد منعا من قيام الهيئة المذكورة بإتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقا لقانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .**	**- سيتم مراعاة ذلك عند توافر السيولة .**
- قيام الشركة بنقل طبقة الأساس للعمليات عن طريق مقاولي الباطن دون ربطه بجهة الإسناد مما نتج عنه وجود فروق بين المدرج بمستخلصات جهة الإسناد والمحول بعد حساب نسبة الهالك **مثال ذلك :-** * عملية الفردان الصالحية بند طبقة اساس بكمية ١٢١٨٣٤ م٣ والمحول والمشترى من الطبقة بلغ ١٨١٨٥١ م٣ بفارق قدره ٦٠٠١٧ م٣ بنسبة ٤٩,٢٪ بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة (جلسة رقم ٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥) والخاص بتحديد نسبة الهالك في طبقة الأساس بعمليات	**- تم عمل مذكرة بكميات أحواش التشوين بالموقع تم إعتمادها من رئيس القطاع و سيتم إعتمادها من السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذى بناءاً على طلب إدارة التكاليف مع الأخذ فى الإعتبار أنه لم يتم تختيم الأعمال**

الشركة (زيادة السمك -زيادة العرض- فاقد في النقل والتعتيق وإعادة التشغيل-هالك الدمك (الفرق بين الكثافة المدموكة والكثافة الهشة) ، فضلا عن تشوين طبقة الأساس بالمواقع ونقل المشون سواء بسيارات الشركة أوبمعرفة مقاولين وتتحمل الشركة زيادة تكلفة للنقل من التشوين لموقع العمل ٠ **يتعين تحقيق الأمر في شأن عدم محاسبتهم على فارق الكميات عن نسبة الهالك التي أشار إليها مجلس الإدارة وإعادة النظر في إسناد أعمال نقل طبقة الأساس لتصبح بالمتر المكعب هندسيا أسوة بمستخلصات جهة الإسناد ومراعاة النقل مباشرة لموقع العملية ٠**	**حتى تاريخه و جارى حصر الأعمال مع جهة الإسناد و سوف يتم إدراج كميات اخرى فى المستخلص الختامى .**
- بلغ حجم المسروقات خلال العام نحو ٢,٨٨٩ مليون جنيه فى حين بلغت المديونية على مقاولى الحراسة نحو ١,٦٨٢ مليون جنيه و اجمالى ما تم خصمه من مستحقاتهم نحو ١,٢٠٦ مليون جنيه الامر يؤدى الى ضياع حقوق واصول الشركة ولعدم وجود نظام خصم مستحقات الشركة طرف مقاولى الحراسة عن اهمالهم لواجباتهم في تأمين اصول الشركة وما ترتب على ذلك من تقسيط المستحقات عليهم لاكثر من ١٠ سنوات فضلا عن عدم قيام الشركة بحساب اى فوائد عن تقسيطه لتلك المبالغ ٠ **يتعين وضع النظم واللوائح الخاصة باعمال الحراسة بما يحمى حقوق ومصالح الشركة واصولها مع تلافى أوجه القصور المشار اليها أعلاه .**	**- تم الخصم من الإستمارات القابلة للصرف و جارى الخصم من المقاولين الذين توجد مديونية عليهم من مستحقاتهم .**
- تم تحميل حساب تعويضات وغرامات خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مبلغ ٧٣,٣١٣ مليون جنيه **وقد تبين ما يلى** ▪ تحملت الشركة مخالفات مرورية (الانتظار فى الممنوع – قيادة السيارة بدون حزام امان – عدم اتباع تعليمات رجل الامن - .....) بلغ ما أمكن حصرها نحو ٦٦١,٣٥٢ ألف جنيه دون تحميل المتسبب فى ذلك . **يتعين حصر كافة الحالات المماثلة و اجراء التصويب الازم** ▪ كما تحملت الشركة غرامات تاخير عن عدم الالتزام بمواعيد التنفيذ مع جهات الاسناد المختلفة و غرامات (عدم وجود سيارة – عدم وجود علامات استرشادية - خصم بند نظافة – خصم معمل- .....)بلغ ما امكن حصره نحو ٢٦,٧٥١ مليون جنيه. **يتعين تحقيق اسباب و مسؤلية ذلك فى تحمل الشركة بتلك الغرامات ٠**	**- يتم خصم المخالفات التى يتسبب فيها السائق من المرتبات عن طريق إدارة الأجور .** **- بالنسبة لغرامات التأخير جارى العمل على مد مدد المشروعات التى تم توقيع غرامة تأخير عليها لرفع الخصم عنها , و الغرامات الأخرى يتم العمل على تلافيها طبقاً لظروف التنفيذ قدر الإمكان .**
- نظام التكاليف المطبق بحاجة الى تطوير من حيث عدم تطبيق التكاليف المعيارية ومراكز التكلفة حيث يتم توزيع تكاليف الورشة بنسبة التكاليف المباشرة والخلاطات	**- يوجد نظام تكاليف معد بواسطة جامعة**

والكسارات بنسبة استفادة كل عملية مما لا يمكن معه القياس الفعلى ومراقبة انحرافات العمليات وإحكام الرقابة على عناصر التكلفة المختلفة لكل عملية على حدة ٠ **يتعين إعادة النظر في نظام التكاليف المطبق حتى يتسنى لنا الوقوف على نتائج العمليات بصورة صحيحة ٠**	**الإسكندرية فى الشركة القابضة سيتم العمل به فور إعتماده للعمل بالشركات.**
- تداخل تكاليف بعض العمليات معاً مما له اثر على نتائج أعمالهم حيث تبين تحميل بعض العمليات بتكاليف عمليات أخرى ٠ الأمر الذى لم نتحقق معه من موقف كل عملية من ربح و خسارة و كذا الخامات المنصرفة للتشغيل مع الأعمال المدرجة بمستخلصات جهة الأسناد ٠ **يتعين حصر كافة الحالات المماثلة و اجراء التصويب اللازم .**	**- يوجد نظام تكاليف معد بواسطة جامعة الإسكندرية فى الشركة القابضة سيتم العمل به فور إعتماده للعمل بالشركات لتلافى التداخل فى تكاليف العمليات .**
- أظهرت البيانات المستخرجة وفقاً لنظام التكاليف تحقيق بعض العمليات خسائر**تبين بشأنها الآتي:-** ▪ نحو ٤٤٣,٢٤١مليون جنيه طبقا للموقف التراكمى للعمليات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عدد ٥٣ عملية ٠ ▪ نحو ١٦٩,٥٠٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ عدد ٥٦ عملية ٠ **يتعين بحث أسباب تحقيق الخسائر في ضوء ما تم ذكره من ملاحظات سابقاً لإظهار نتائج العمليات على النحو الصحيح والإفادة.**	**- معظم العمليات الخاسرة مسندة للشركات بفئات منخفضة جداً بالقياس إلى الزيادات المستمرة فى أسعار المستلزمات السلعية و الخدمية و الأجور و تحاول الشركة سرعة الإنتهاء من تلك العمليات .**
- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع اضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفذية الصادربقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ ٠	**- تقوم الشركة بالإنفاق و الصرف بصورة مباشرة و يتم تحميلها كتكاليف مباشرة للمحافظة على البيئة** **و يوجد بالشركة ٢٠ خلاطة أسفلتية مزودة بفلاتر أتربة لمنع تلوث البيئة و هذه الفلاتر من أجود أنواع فلاتر الشرابات بأكثر من شراب لتنقية الهواء و عدم خروج أى نوع من أنواع الأتربة و هذه الشرابات الموجودة بكل فلتر يتم تنظيفها خلال ساعات التشغيل اوتوماتيكياً عن طريق كمبروسور هواء مزود بالخلاطة .** **- كما قامت الشركة بتحويل بعض السيارات للعمل للغاز الطبيعى .** **- كذلك حافظت الشركة على معدلات تشغيلها فى ظل جائحة كورونا بواسطة المحافظة على الإجراءات الإحترازية فى كافة مواقعها .**

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية كما تطبق الشركة نظام تكاليف لايفى بالغرض ويحتاج إلى تطوير .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل لتلك البيانات بالدفاتر .

العضو المنتدب التنفيذى

مهندس / محسن محمود عبد المطلب